أهمية بيانات التدفقات النقدية لمستخدمى القوائم المالية

دراسة تحليلية مع المقارنة ببيانات الربحية وتدفقات الأموال

دكتور على محمد الجوهرى

كلية التجارة - جامعة طنطا

أهمية بيانات التدفقات النقدية لمستخدمى القوائم المالية
دراسة تحليلية مع المقارنة ببيانات الربحية وتدفقات الأموال

أولاً : طبيعة المشكلة Nature of the Problem

من الأمور المعروفة للجميع أن النقدية هى أكثر الأصول سيولة فهى توفر للمنشأة أعظم درجة من السيولة والمرونة فى الإختيار - فالنقدية تمثل بداية ونهاية دورة التشغيل لأى نشاط. ففى جميع الأنشطة التى تهدف الى الربح Profit directed activities تتحول فيها النقدية الى أنواع مختلفة من الأصول مثل المخزون بكافة أنواعه والذى يتحول بدوره الى حسابات مدينين وأوراق قبض كجزء من عملية البيع ، أما نتيجة التشغيل فإنها تتحقق بصفة نهائية ومحددة عندما يعود سيل التدفق النقدى Cash stream للمنشأة من خلال عملية التحصيل ، ثم تبدأ دورة تشغيل جديدة على أمل أن تكون مربحة فى وقتها.

ومنذ زمن طويل ومحللى القوائم المالية Analysts of financial statements يعترفون بالتعقيدات التى يتسم بها نظام محاسبة الإستحقاق Accrual accounting system والتى تخفى التدفقات النقدية Cash flows كما تعمل علي إتساع الفجوة بينها وبين رقم صافى الدخل. ويشير هؤلاء المحللون الى رقم صافى التدفقات النقدية الداخلة من العمليات الجارية net operating cash inflows بأنه الدليل النهائى على صدق الربحية.

كما يؤكدون أيضاً أن النقدية Cash وليس صافى الربح net income هى التى تستخدم فى سداد الديون وإحلال الآلات والمعدات الجديدة بدلاً من المستخدمة ودفع توزيعات الأرباح والأجور وغيرها.

ولقد إقترح بعض الباحثين تغيير أساسى فى التقارير المالية يدعو الى زيادة الإهتمام والتأكيد على مقاييس التدفقات النقدية Cash flow measures حيث يسوقون مبررات عديدة لهذه المقترحات منها :-

١- أن التدفقات النقدية أكثر صلابة نسبياً من الأرقام الناتجة عن تطبيق قواعد الإستحقاق (Ijiri, 1989 and Lee, 1981) فالتدفقات النقدية تتميز بعدة خصائص مرغوب فيها مثل البساطة والموضوعية وسهولة الفهم.

٢- إن التركيز الشديد على الأرباح Earnings كمؤشر للآداء تلغى الرشد الإقتصادى لقرارات الإستثمار التي تعتمد على التدفقات النقدية (Ijiri, 1980).

٣- أن أى نظام يستخدم للتقرير عن التدفقات النقدية يتضمن أثر التضخم وذلك إذا ماإستخدم معدل مناسب لقيمة الوقت يطبق عند خصم التدفقات النقدية الدورية (Lawson, 1980 and Lee, 1981).

٤- لقد ثارت الشكوك حول الدوافع وراء إختيار مديرى الشركات لإجراءات محاسبية معينة من بين تلك المقبولة قبولاً عاماً، إذا ماكانت مكافأة المديرين تحسب على أساس الأرباح ، ولقد أوضحت بعض الدراسات أن المديرين يتلاعبون فى الأرباح على أساس الإستحقاق فى محاولة لتعظيم مكافأتهم (watts and Zimmerman, 1986, P.208)

٥- إن بقاء الشركة فى الأجل الطويل يتطلب أن تكون الشركة مربحة كما يتطلب أن تكون قادرة على سداد التزاماتها النقدية عند إستحقاقها ، فالأنشطة المربحة للشركة لايترتب عليها بالضرورة إستلام نقدية فى الوقت الذى تحتاج اليها المنشأة، كما أن الأنشطة التى يترتب عليها إستلام نقدية ليست بالضرورة مربحة .

ولذلك فإن التحليل النقدى Cash analysis يعطى معلومات هامة ومفيدة بالإضافة لما تتضمنه القوائم المالية التقليدية التى يتم إعدادها على أساس الإستحقاق (Hull, 1990, P.50) فالتحليل النقدى يبين مصادر الحصول على النقدية وكيفية إستخدامها وعادة مايكون ذلك هو الخطوة الأولى نحو إعداد الموازنة النقدية Cash

budget التى تمكن قارئها من الحكم على مقدرة الشركة على خدمة الديون ودفع التوزيعات ومقابلة الإلتزامات الأخرى فى مواعيدها.

٦- لقد زاد إهتمام مستخدمى القوائم المالية بتحليل التدفقات النقدية للمنشأة ، حيث أصبح من الممارسات العادية أن يقوم المحللين الماليين بسوق الأوراق المالية والبنوك التجارية ومديرى الإئتمان والمستثمرين بتقييم القوائم النقدية بالإضافة للقوائم التقليدية المعدة على أساس الإستحقاق وذلك عندإتخاذ قرارات الإستثمار والأقراض فالبنوك تقرض النقدية للعملاء وتقوم بعد ذلك بتحصيل الفواتير نقداً كما تطلب عادة سداد القروض نقداً ، كما أن المستثمر يدفع ثمن الشراء نقداً ويأمل فى الحصول على العائد فى صورة توزيعات نقدية .

٧- ربما يكون من أسباب زيادة الإهتمام بتحليل التدفقات النقدية هو ماحدث خلال السبعينات حيث كانت النقود قليلة وتكلفة الإقتراض مرتفعة ، وسميت هذه الفترة بكارثة السيولة حيث لم يكن من غير المعتاد بالنسبة لبعض الشركات أن تقرر عن أرباح مرتفعة وفى نفس الوقت تقرر عن تدفقات نقدية منخفضة من العمليات.

ونظراً لأهمية بيانات تدفقات الأموال والتدفقات النقدية فقد بدأت بعض الشركات منذ زمن طويل فى نشر قائمة للتعبير عن هذا النشاط بالإضافة الى قائمة الدخل والمركز المالى ، وقد سميت هذه القائمة بأسماء عدة منها :

قائمة مصادر الأموال وإستخداماتها - قائمة الأموال - قائمة التغير فى رأس المال العامل- قائمة التغير فى صافى الأصول الجارية - قائمة الأموال المستلمة والمدفوعة - قائمة التدفق النقدى ورأس المال المعامل - ملخص العمليات المالية - قائمة التغير فى المركز المالى - وأخيراً قائمة التدفقات النقدية (AICPA, 1961, P. 56) ولقد صدرت عدة توصيات من المنظمات المهنية بإعداد قائمة للتعبير عن حركة الأموال وأخيراً أصدر مجلس معايير المحاسبية المالية الأمريكى F ASB المعيار رقم ٩٥ ، بإعداد قائمة للتدفقات النقدية جنباً الى جنب مع القوائم المالية الأخرى.

ولقد ثار جدل بين كتاب المحاسبة حول أهمية بيانات التدفقات النقدية وهل هى تختلف فى خواصها عن بيانات الأرباح وتدفقات الأموال أم لا فالبعض يؤيد بيانات

الأرباح بحجة أن التركيز على المفهوم البسيط للتدفقات النقدية هو خروج على البيئة التى تعمل فيها المؤسسات والتى تسيطر عليها محاسبة الإستحقاق كما أن مؤيدى التدفقات النقدية يستندون الى أهميتها فى قرارات الإستثمار والأقراض فالتدفقات النقدية ذات مقدرة تنبؤية أفضل من الأرباح ، وهى ترتبط بالعوائد غير العادية للأوراق المالية والمخاطرة أكثر من الأرباح ، كما أن التدفقات النقدية يمكن إستخدامها للحكم على جودة الأرباح وهى دليل على الصحة المالية للمشروع.

وبوجه عام فإنه يمكن تلخيص أهداف بيانات التدفقات النقدية فى الآتى :-

١- مساعدة المستثمر أو المقرض فى التنبؤ بكمية النقدية التى يتوقع توزيعها فى المستقبل فى شكل أرباح أو فوائد ، وفى شكل إسترداد لأصل الإستثمار.

٢- المساعدة فى تقييم مخاطر الإستثمارات.

٣- المساعدة فى تقييم السيولة والمرونة المالية للشركة.

وتقييم التوزيعات المستقبلة والمخاطرة تعتبر معلومات أساسية لازمة للمستثمرين والمقرضين لتحديد القيمة الحالية للأوراق المالية.

وبينما يخضع قرار توزيع الأرباح فى الشركة لعدة عوامل معقدة فإن المستثمر قد يستطيع الحصول على بعض المساعدة فى التنبؤ بالتوزيعات المستقبلة إذا ماأمكنه الحصول على معلومات عن التدفقات الآتية:-

١- التدفقات النقدية عن العمليات الجارية.

٢- التدفقات النقدية عن العمليات الإستثمارية.

٣- التدفقات النقدية عن العمليات التمويلية.

ثانياً : هدف البحث

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل بيانات التدفقات النقدية وتأكيد دورها فى التنبؤ وإتخاذ قرارات الإستثمار والأقراض وكذلك تفسير العلاقة بين بيانات التدفقات النقدية وبيانات الربحية وتدفقات الأموال وأسعار الأوراق المالية.

كما يهدف البحث الى إلقاء الضوء على قائمة التدفقات النقدية وكيفية إعدادها من بيانات قائمة الدخل وقائمة المركز المالى المقارنة والمعلومات الإضافية وإقتراح قائمة مزدوجة للدخل والتدفقات النقدية تهدف الى زيادة كفاءة القائمتين معاً وتسهيل مهمة قارىء القوائم المالية ومساعدته على تحليل الأرقام ، حتى يمكن التركيز على أوجه الإختلاف بينهما وإعداد النسب للتحليل المالى بسهولة ويسر، وأخيراً فإن القائمة المزدوجة تستخدم نفس المفاهيم للدخل والتدفقات النقدية مما يساعد على التبسيط وإزالة سوء الفهم.

كذلك يهدف البحث الى تحليل المحتوى الإعلامى لبيانات التدفقات النقدية بالمقارنة بالمحتوى الإعلامى لبيانات الربحية وتدفقات الأموال وكذلك المعلومات الإضافية فى كل منهما زيادة عن تلك الموجودة فى المتغيرات الأخرى.

ثالثاً : أهمية البحث

إذا كان الهدف الأول للتقارير المالية هو إمداد المستثمرين الحاليين والمستقبلين والدائنين وغيرهم بمعلومات تساعدهم فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية الصافية للإستثمار المستهدف ، فإن على المحاسبة أن توفر لهؤلاء بيانات عن التدفقات النقدية المستقبلة وتقدير مخاطر الإستثمار.

كذلك فإن مستخدمى القوائم المالية يرغبون فى تقييم موقف الشركة من السيولة قصيرة الأجل وسداد الإلتزامات فى مواعيدها والمرونة المالية للشركة . كما يحتاجون الى بيانات تساعدهم فى الحكم على جودة الأرباح ، ويمكن الحصول على جزء كبير من هذه المعلومات من القائمة المقترحة للدخل والتدفقات النقدية ، ولقد أثبتت الدراسات التجريبية أن معلومات التدفقات النقدية تنعكس فى أسعار الأوراق المالية وأن لها قوة تفسيرية إضافية زيادة عن تلك الموجودة فى تدفقات الإستحقاق وحدها ، كما أثبتت الدراسات أن النسب المالية التى تحتوى على بيانات التدفقات النقدية تحتوى على عامل تميز لاتحتوى عليه أى مجموعة نسب أخرى بما فيها نسب الربحية.

رابعاً : خطة البحث

بعد أن إستعرضنا فى الجزء السابق من البحث لطبيعة المشكلة والهدف من البحث وأهميته فإنه تحقيقاً لأهداف البحث نقترح تقسيم الجزء الباقى من البحث الى المباحث الآتية :-

خامسا - خلفية تاريخية عن نشأة وتطور المحاسبة عن الأموال والتدفقات النقدية.

سادسا - عرض مختصر للمعيار رقم ٩٥ " قائمة التدفقات النقدية" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB فى سنة ١٩٨٧.

سابعا - موازنة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية .

ثامنا - حالة تطبيقية لإعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للمعيار رقم ٩٥ ، وعرض لقائمة مقترحة للدخل والتدفقات معاً.

تاسعا - أهمية التدفقات النقدية لقرارات الإستثمار والأقراض.

عاشرا - المحتوى الإعلامى لبيانات الأرباح والتدفقات النقدية.

حادى عشر - المعلومات الإضافية للتدفقات النقدية والأرباح.

ثانى عشر - العلاقة بين بيانات التدفقات النقدية ومخاطر السوق.

ثالث عشر - خلاصة ونتائج البحث.

خامساً : خلفية تاريخية Historical Background

عن نشاط وتطور المحاسبة عن الأموال والتدفقات النقدية.

لقد عرف المحاسبون منذ زمن طويل أهمية شرح التغيرات فى الأموال - أياً كان تعريف الأموال - من فترة لأخرى ، ورغم ندرة التوصيات المهنية بخصوص التغيرات فى الأموال قبل سنة ١٩٦٠ فإن بعض الشركات قد ضمنت تقاريرها المالية قائمة عن التغيرات فى المركز المالى Statement of Changes in Financial Position ،وفى سنة١٩٦١ قام معهد المحاسبين الأمريكى AICPA باصدار Accounting

Research study No 2 عن تحليل التدفق النقدى وقائمة الأموال حيث أوصت بأن تتضمن مجموعة القوائم المالية التى تصدرها الشركات فى تقاريرها المالية قائمة عن الأموال Funds Statement مذيلة برأى المراجع.

ولقد أصدر بعد ذلك مجلس المبادىء المحاسبية الأمريكى A P B الرأى رقم ٣ سنة ١٩٦٣ تحت عنوان " قائمة مصادر وإستخدامات الأموال" Statement of Source and Aplication of Funds وقد تطلبت أن تتضمن التقارير المالية عن الشركة قائمة عن الأموال كمعلومات تكميلية ، علي أن يكون رأي المراجع على هذه القائمة إختيارى وفى سنة ١٩٧٠ قامت لجنة بورصة الأوراق المالية SEC بإصدار النشرة رقم ١١٧ (ASR No.117) حيث تطلبت أن ترفق الشركات المسجلة بالبورصة قائمة عن الأموال مع التقرير السنوى

وكنتيجة لإصدار الرأى رقم ٣ لمجلس المبادىء المحاسبية الأمريكى والنشرة رقم ١١٧ عن لجنة بورصة الأوراق المالية فقد قامت معظم الشركات بإعداد قائمة عن التغيرات فى الأموال مع القوائم المالية الأخرى عند إعداد التقارير السنوية ، رغم أن شكل ومحتوى هذه القائمة كان مختلفاً بدرجة كبيرة بين الشركات ، ونظراً للفوائد العظيمة للمعلومات التى تحتويها هذه القائمة ولتجنب الإختلافات الكبيرة فى التطبيق العلمى فقد أصدر مجلس المبادىء المحاسبية الرأى رقم ١٩ (APB No. 19) تحت عنوان " التقرير عن التغيرات فى المركز المالى" Reporting Changes in Financial Position وقد ألزم كل الشركات بإعداد قائمة للتغيرات فى المركز المالى وإعتبارها أحد القوائم المالية الأساسية التى يجب أن تذيل برأى المراجع ولقد جاء بالفقرة السابعة من الرأى رقم ١٩ مايلى :-

"إن المعلومات الخاصة بالإنشطة التمويلية والإستثمارية للمنشأة والتغيرات فى المركز المالى عن الفترة المحاسبية تعتبر هامة وضرورية لمستخدمى القوائم المالية ، وخاصة الملاك والدائنون ، عند إتخاذ القرارات الإقتصادية وعندما تقوم المنشأة بإعداد قوائم مالية لتصوير المركز المالى ونتائج الأعمال والأرباح المحتجزة فإنه يجب إعداد قائمة أخرى

خص التغيرات فى المركز المالى كقائمة أساسية عن كل فترة يتم إعداد قائمة دخل لها ، ذا ينطبق علي كل الوحدات الإقتصادية التى تهدف الى الربح(APB No.19. Par : 7)

وغالباً ما يطلق على قائمة التغيرات فى المركز المالى " قائمة تدفقات الأموال Funds Flow Statemen على أن هناك عدة مفاهيم للأموال ، حيث يمكن ريف الأموال على أنها النقدية أو رأس المال العامل ويتم إعداد قائمة التغيرات فى كز المالى على أساس تعريف الأموال .

ونظراً لأن بعض العمليات المالية التي تتم خلال الفترة المحاسبية لاتؤثر على قدية أو رأس المال العامل مثل شراء أراضى ومبانى فى مقابل إصدار أسهم رأس مال ، ن هناك مفهوم آخر للأموال يطلق عليه مفهوم كل المصادر المالية The Concept of All Financial Resounce وهو يتطلب الإفصاح عن كل عمليات التبادل ذات واحى التمويلية أو الإستثمارية .

ويعتبر مفهوم الأموال على أنها رأس المال العامل هو الأكثر إستخداماً فى الممارسة ملية ، فحتى سنة ١٩٨٢ كانت النسبة الكبيرة من الشركات وعددها ٦٠٠ شركة التى م بحصرها معهد المحاسبين الأمريكيين وتم التقرير عنها فى كتاب " الأساليب لإتجاهات المحاسبية" Accounting Trends and Techniques قد تخدمت مفهوم رأس المال العامل لإعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى (Chasteen et al., 1984, P. 91

ولقد تحقق المتشغلون بالتحليل المالى ومستخدموا القوائم المالية الواعين أن هتمام يجب أن يتركز على التغير فى النقدية وليس على أى مقياس آخر للأموال ظراً لأن إعداد القوائم المالية يكون على أساس الإستحقاق بينما معظم الأهداف حليلية الهامة تركز على مقدرة المنشأة على سداد الإلتزامات النقدية مثل الفوائد توزيعات ، فإن المحلل يحتاج الى معرفة النقدية وأقساط القروض والنفقات الرأسمالية الجة عن الأنشطة التشغيلية Operating activities والتمويلية Financing

والإستثمارية Investing ولقد أدرك المحاسبون هذه الحاجات (Bernstein, 1989, P. 406) وكان نتيجة ذلك أن تحول الإهتمام الى مقياس التدفقات النقدية وإعداد قائمة التغيرات فى الأموال بإستخدام المفهوم النقدى للأموال وتفضيله على أى مقياس آخر حتى ولو كان مدخل رأس المال العامل ، حيث أشار البعض الى أن مفهوم النقدية Cash Concept للتعبير عن الأموال يتفق تماماً مع أهداف التقرير المالى لأن قدرة المستثمرين والدائنين على التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركة وتقديرها تصبح أفضل وأعظم منها فى حالة إستخدام أى مقياس آخر لتغيرات الأموال (Chasteen et al, 1984, P. 939)

وفى سنة ١٩٧٦ بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى FASB مشروعاً كبيراً لبناء إطار فكرى للمحاسبة والتقارير ، ومن خلال العمل على الإطار الفكرى للمحاسبة فقد أصدر المجلس مذكرة للمناقشة فى ديسمبر سنة ١٩٨٠ بعنوان " التقرير عن تدفقات الأموال ، والسيولة ، المرونة المالية , Reporting Funds Flow Liquidity [1] and Financial Flexibility ، حيث ناقشت المذكرة مشاكل التقرير عن تدفق الأموال ويمكن حصر المشاكل الهامة التى نوقشت فى مفاهيم الأموال التى يجب إستخدامها عند إعداد قائمة تدفقات الأموال.وشكل وطريقة عرض المعلومات عن تدفقات الأموال.

ولقد وصل المجلس آراء ومقترحات كثيرة رداً على مذكرة المناقشة وكانت تشير الى شبه إجماع بين مستخدمى القوائم المالية على أن قائمة التدفق النقدى هى الأفضل لعظم فائدتها بالمقارنة بأى قائمة أخرى لتدفقات الأموال.

---

[1] (١) يقصد بالمرونة المالية قدرة المشروع على مواجهة المعوقات غير المتوقعة فى التدفق المالى ، فهى تعنى قدرة المشروع على الإقتراض من مصادر مختلفة وزيادة رأس المال ، وبيع وإحلال الأصول وتوجيه العمليات لمقابلة الظروف المتغيرة.

وفى سنة ١٩٨١ ، قام مجلس معايير المحاسبة المالية باصدار مقترح لمعيار جديد Exposure Draft بخصوص التقرير عن الدخل والتدفقات النقدية والمركز المالى للمشروعات التجارية وقد أظهر هذا المستند ميلاً شديداً نحو مفهوم النقدية لتعريف الأموال بدلاً من مفهوم رأس المال العامل أو أى مفهوم آخر للأموال ، ولقد جاء بهذا المقترح أن التقرير عن التدفقات النقدية بدلاً من تدفقات رأس المال العامل يساهم فى تحقيق أهداف التقرير المالى وذلك عن طريق :

١- التمييز بين مختلف المصادر والإستخدامات النقدية مثل النقدية من العمليات الجارية أو الإقتراض أو الإستغناء عن بعض الأصول أو الإستثمارات أو مساهمة الملاك، كذلك إستخدامات النقدية فى سداد القروض وإقتناء الإستثمارات ودفع التوزيعات للملاك.

٢- ماتعطيه من تغذية عكسية Feedback حتى يتمكن مستخدمى القوائم المالية من الحكم على تنبؤاتهم السابقة للتدفقات النقدية.

٣- توفير معلومات مفيدة لتقييم موقف الشركة من السيولة والمرونة المالية هذا بالإضافة الى أن مجمع المديرين الماليين Financial Executive Institute قد شجع الشركات على إستخدام مفهوم التدفق النقدى عند إعداد قائمة التغيرات فى المركز المالى وكنتيجة لذلك فقد تضاعفت عدد الشركات التى تحولت من إستخدام مفهوم رأس المال العامل الى مفهوم النقدية و النقدية زائد الإستثمارات قصيرة الأجل . وفى ديسمبر سنة ١٩٨٣ أصدر المجلس مقترح لمعيار جديد بعنوان " الإعتراف والقياس فى القوائم المالية للمشروعات التجارية Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises وكجزء من هذه الدراسة فقد إهتم المجلس بمناقشة دور قائمة التدفقات النقدية، ولقد مهد هذا المقترح الطريق لإصدار الرأى رقم ٥ عن مفاهيم المحاسبية المالية Statement of Financial Accounting No. 5 بنفس العنوان السابق ، ولقد أكد هذا الرأى على أن أى مجموعة كاملة من القوائم المالية يجب أن تتضمن :-

أ- المركز المالى فى نهاية الفترة.

ب- الأرباح عن الفترة.

جـ- الدخل الشامل عن الفترة.

ء- التدفقات النقدية خلال الفترة .

هـ- الإستثمارات المقدمة من الملاك والتوزيعات المدفوعة لهم خلال الفترة.

سادساً المعيار رقم ٩٥ SFAS No . 95

وفى سنة ١٩٨٦ قام المجلس بإصدار مقترح لمعيار جديد بعنوان " قائمة التدفقات النقدية " Statement of Cash Flows (SCF) ، حيث صدر المعيار فعلاً فى سنة ١٩٨٧ ، ويتطلب هذا المعيار من كل مشروع تجارى يقوم بإعداد مجموعة من القوائم المالية للتقرير عن المركز المالى ونتائج العمليات ، أن يعد أيضاً قائمة للتدفقات النقدية عن كل فترة يقدم عنها نتائج الأعمال.

ويتطلب المعيار رقم ٩٥ أن يتم تبويب المقبوضات والمدفوعات النقدية فى قائمة التدفقات النقدية بحسب الأنشطة التشغيلية Operating والتمويلية Financing والإستثمارية Investing.

وتشمل الأنشطة التشغيلية كل الأنشطة التى تتعلق بكسب الإيراد فى المشروع ، وعلى ذلك فهى تتضمن بالإضافة لكل بنود المصروفات والإيرادات بقائمة الدخل ، صافى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التى تفرضها العمليات التشغيلية على المشروع بسبب النشاط ، ومثال ذلك التوسع فى فتح الإئتمان للعملاء والإستثمار فى المخزون والحصول على إئتمان من الموردين.

لذلك فالأنشطة التشغيلية تتعلق بكل بنود قائمة الدخل مع إستثناءات بسيطة جداً كما تتعلق ببنود قائمة المركز المالى التى ترتبط بالعمليات التشغيلية مثل حسابات رأس المال العامل كالمدينين والمخزون والمدفوعات المقدمة وحسابات الدائنين والبنود المستحقة.

كما يحدد هذا المعيار أن الأنشطة التشغيلية تتضمن كل الأحداث التى ليست من طبيعة إستثمارية ، وتمويلية مثل المبالغ التى تحصل عليها المنشأة لتسوية قضية.

وتشمل الأنشطة التمويلية المصادر التى يحصل عليها المشروع من الملاك ومايحصل عليه الملاك من توزيعات كعائد على إستثماراتهم كذلك تشمل المصادر التى يحصل عليها المشروع من الدائنين ثم سداد المبالغ المقترضة أو تسويتها بأى شكل آخر.

أما الأنشطة الإستثمارية فهى تتضمن عمليات إقتناء الإستثمارات التى لاتعتبر معادلة للنقدية Cash equivalents وبيعها أو التخلص منها بطريقة أخرى ، كذلك تتضمن عمليات إقتناء الأصول الثابتة التى يتوقع آن تنتج إيرادات على مدى فترة طويلة من الزمن. وأخيراً فهى تتضمن إقراض المنشأة للغير وتحصيل هذه الأموال المقرضة بعد ذلك.

وينص المعيار على أن قائمة التدفقات النقدية يجب أن تقرر عن أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة النقدية من العملات الأجنبية التى يحتفظ بها المشروع ، وذلك كجزء مستقل من تسوية النقدية خلال المدة .وفيما عدا بعض الحالات المتخصصة ، مثل البنود سريعة الدوران، فإن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة الإستثمارية والتمويلية يجب أن تظهر بشكل مستقل فى قائمة التدفقات النقدية ، ومثال ذلك أن يتم التقرير عن الأموال المقترضة بشكل منفصل عن التسويات لهذه القروض ، كذلك يتم التقرير عن إقتناء الأصول بشكل منفصل عن الإستغناء عنها سواء بالبيع أو خلافه.

أما بالنسبة للأنشطة الإستثمارية والتمويلية التى لاتتضمن تدفقات نقدية ، أو مايطلق عليها بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية غير النقدية Noncash فإنها يجب أن يتم التقرير عنها فى آخر قائمة التدفقات النقدية وبطريقة منفصلة عن المجموعات الثلاث للتدفقات النقدية ، أو يتم التقرير عنها فى الهوامش، ومثال ذلك تحويل قرض

سندات الى أسهم عادية ، حيث يتم إصدار أسهم عادية لرأس المال تعطى لحملة السندات مقابل تحويل سنداتهم ، وكشراء أصول ثابتة مقابل إصدار سندات وخلافه.

تحديد النقدية من العمليات Determining Cash from Operations

رغم إنتشار مصطلح التدفق النقدى Cash flow إلا أنه لم يفهم بطريقة سليمة (Bernstein , 1989)فالمعنى الحرفى لهذا المصطلح لاشىء ، وذلك لأن هناك عدة أنواع من التدفقات النقدية ، ولكى نتجنب اللبس فإنه يفضل دائماً أن نصف بالتحديد نوع التدفق النقدى المقصود ، فالشركة يمكن أن تحقق تدفقات نقدية داخلة (مقبوضات) Cash receipts كما أنها يمكن أن تحقق تدفقات نقدية خارجة (مدفوعات) Cash disbursements كما أن هذه التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة يمكن أن تتعلق بمختلف أنواع الأنشطة ، مثال ذلك الأنشطة التشغيلية و الإستثمارية والتمويلية. كما يمكن أن نقيس الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل نوع من هذه الأنشطة وللمشروع " بكل أنشطته" وأفضل مايمكن التعبير به عن هذا الفرق هو "صافى التدفقات النقدية الداخلة" وصافى التدفقات النقدية الخارجة Net Cash in flows or Net Cash out flows , ، فالأولى تشير الى الزيادة فى رصيد النقدية للفترة بينما الثانية تشير الى النقص فى رصيد النقدية خلال الفترة.

ولتجنب سوء الفهم فإنه يفضل أن نصف على وجه التحديد ماهو نوع التدفق النقدى الذى نقصده ، هل هو عن فترة معينة ؟ هل هو صافى التغير فى رصيد النقدية أو الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتعلقة بالعمليات التشغيلية ؟ هل هو نوع آخر محدد من التدفقات النقدية ؟ إن معظم - إن لم يكن كل- الكتاب عندما يشيرون الى التدفق النقدى فإنهم يقصدون النقدية الناتجة عن العمليات (CFO Bernstein, 1989, P. 405)

وهناك طريقتين لتحديد النقدية من العمليات وهما :-

١- الطريقة غير المباشرة : Indirect Method

وطبقاً لهذه الطريقة فإن صافى الدخل net income عن الفترة يتم تسويته أو تعديله بالبنود غير النقدية non - cash items وذلك بهدف تحويله الى تدفق نقدى من العمليات الجارية CFO ويتم هذا التعديل لرقم صافى الدخل بإزالة أثر التغيرات فى حسابات المدينين والدائنين والمخزون والمقدمات والمستحقات ، وتمتاز هذه الطريقة بأنها تسوية للإفصاح عن الإختلافات بين صافى الدخل net income والتدفقات النقدية من العمليات CFO ونظراً لأن بعض المحللين الماليين يقدرون التدفقات النقدية المستقبلة عن طريق تقدير مستويات الدخل المستقبلى أولاً future income، ثم تعديل هذه المستويات بالإضافة أو الخصم لبنود الإيرادات والنفقات غير النقدية ، فإنهم يفضلون الطريقة غير المباشرة فى إعداد قائمة التدفقات النقدية لأنها تتمشى مع نموذج التنبؤ المستخدم ، وربما لهذا السبب قد أيد إتحاد المحللين الماليين The Financial Analysts Federation إستخدام الطريقة غير المباشرة (Bernstein , 1989, P. 429)

٢- الطريقة المباشرة : Direct Method

ويطلق عليها أيضاً " طريقة التدفقات الداخلة والخارجة Inflow - outflow method" ، وطبقاً لهذه الطريقة يدرج بالتفصيل إجمالى المقبوضات والمدفوعات النقدية التى تتعلق بالعمليات التشغيلية ، فعندما صدر مقترح المعيار عن التدفقات النقدية لإستطلاع آراء المهتمين بهذه المشكلة قبل الإصدار النهائى للمعيار ، فقد أبدى معظم المعلقين رأيهم بتفضيل الطريقة المباشرة لأنها تفصح عن المبالغ النقدية التى تتدفق داخل وخارج المشروع بسبب العمليات التشغيلية فالعرض بهذه الطريقة يوفر للمحللين وخاصة محللى الإئتمان مقياس أفضل لحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتى يكون للمنشأة رقابة وتأثير عليها بدرجة ما. فالمخاطر التى يتعرض لها المقرضون تتعلق بالتقلبات فى النقدية من العمليات أكثر من تعلقها بالتقلب فى صافى الدخل ، لذلك فإن المعلومات عن حجم النقدية الداخلة أو الخارجة يعتبر من الأمور الهامة فى تقدير طبيعة هذه التقلبات.

ولقد كانت هذه الإعتبارات التحليلية الهامة سبباً لإقناع مجلس المعايير المحاسبية فى البداية بفرض الطريقة المباشرة لحساب التدفقات النقدية من العمليات ، ولكن وجهة النظر المعارضة التى كان يعتنقها منتجى المعلومات ، حيث يزعمون أن الطريقة المباشرة تتطلب تكاليف مرتفعة لتنفيذها ، مما جعل المجلس - متأثراً بهذا الجدل - أن يقرر فى النهاية تشجيع إستخدام الطريقة المباشرة مع السماح باستخدام الطريقة غير المباشرة.

وعندما يستخدم المشروع الطريقة المباشرة للتقرير عن التدفقات النقدية فإنه يجب عمل تسوية لرقم صافى الدخل للتوصل الى التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وذلك فى جدول مستقل ، وكحد أدنى فإنه يجب التقرير عن المقبوضات والمدفوعات النقدية الآتية :-

١- النقدية المحصلة من العملاء ويشمل ذلك مستأجرى المعدات الرأسمالية lessees بعقود طويلة الأجل والمرخص لهم باستخدام العلامات التجارية للمنشأة licensees وخلافه.

٢- الفوائد والتوزيعات المحصلة .

٣- المقبوضات النقدية الجارية الأخرى.

٤- النقدية المدفوعة للعاملين بالمنشأة والموردين للبضاعة والمدفوعات بما فيهم شركات التأمين والإعلانات وخلافه.

٥- الفوائد المدفوعة.

٦- ضرائب الدخل المدفوعة.

٧- المدفوعات النقدية الجارية الأخرى .

ويشجع المعيار رقم ٩٥ الشركات على الأدلاء بتفاصيل أكثر عن المقبوضات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، على أنه يجب الإفصاح عن كمية الفوائد المدفوعة (الصافى بعد خصم الفوائد المرسملة) وضرائب الدخل المدفوعة ، وذلك سواء إستخدمت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

وفيما يلى بعض الملاحظات على المعيار رقم ٩٥:

١- تشجيع المجلس على إستخدام الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية على أن يتم إجراء تسوية صافى الدخل وصافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فى جدول مستقل ، فإذا ماتم ذلك فإن المنشأة يمكنها أن تجنى ثمار كلا من الطريقتين بينما تحافظ على تركيز قائمة التدفقات النقدية على المقبوضات والمدفوعات النقدية.

٢- لقد قرر المجلس تشجيع وليس فرض الطريقة المباشرة ، ولتعويض جزئى لمستخدمى القوائم المالية فإن المعيار يتطلب الإفصاح عن الفوائد والضرائب المدفوعة. كذلك إفصاح منفصل عن التغيرات فى المخزون السلعى والمدينين وأوراق القبض والدائنين وأوراق الدفع.

٣- لأسباب غير مفهومة فإن المعيار رقم ٩٥ لايتطلب إفصاحاً مستقلاً للتدفقات النقدية التى تتعلق بالبنود غير العادية (extraordinary items) وبالعمليات المنتهية Discontinued Operations

٤- لتسهيل العمل ولتقليل كمية التعديلا لرقم صافى الدخل فإن المعيار يتطلب:

أ - تبويب الفوائد وتوزيعات الأرباح المحصلة والفوائد المدفوعة ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الجارية، بينما يعتبر بعض المحللين الماليين الفوائد المدفوعة كتدفقات نقدية خارجة خاصة بالأنشطة التمويلية، أما الفوائد والتوزيعات المحصلة فانها تعتبر تدفقات نقدية داخله من الأنشطة الأستثمارية .

ب- تبويب ضرائب الدخل كتدفقات نقدية ضمن الأنشطة الجارية، هذا رغم أن هذا التبويب قد يشوه الأجزاء الرئيسية الثلاثة للنشاط (تشغيلي - إستثمارى - تمويلى) وذلك إذا ما نشأت منافع أو تكاليف ضريبية عن النشاط الأستثمارى أو التمويلى.

جـ- كذلك فإن حذف مكاسب أو خسائر (قبل حساب الضريبه) الناتجة عن بيع الألات أو الأستثمارات من مجموعة الأنشطة التشغيلية- بدلأمن حذفها بعد حساب الضريبة- سوف يشوه كل من مجموعة الأنشطة التشغيلية. ومجموعة الأنشطة الأستثمارية وذلك بمقدارالضريبة المتبقيه كجزء من إجمالى الضريبة فى مجموعة الأنشطة التشغيلية.

سابعاً : موازنه بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية

إن الوظيفة الأساسية لقائمة الدخل هى قياس ربحية الشركة خلال فترة معينه من الزمن ويتم هذا بمقابله الايرادات بالنفقات. وبينما لا توجد قائمة أخرى يمكنها أن تقيس ربحية الشركة كما تقيسها قائمة الدخل فأنها لاتبين توقيت التدفقات النقدية (Timing of cosh flows) كما أنها لا توضح أثر العمليات على مركز السيولة أو على قدرة الشركة على سداد الألتزامات فى مواعيد إستحقاقها Liquility and solvency

فإذا كانت قائمة الدخل لا تساعد القارئ على معرفة توقيت التدفقات النقدية أو مركز السيولة أو القدرة على سداد الديون فأن قائمة التدفقات التقدية يمكنها أن تقوم بهذا العمل، وذلك حيث أنها تهتم بالإيرادات التى تم تحصيلها نقداً والتكاليف والمصروفات التى دفعت نقداً . ويمكن القول بأن قائمة التدفقات النقدية عن الأنشطة التشغيلية CFO تعرض وجهاً أخر لنفس الحقيقة التى تعرضها قائمة الدخل. فقائمة التدفقات النقدية تركز على نواحى السيوله للعمليات وليست مقياساً للربحية لأنها لا تتضمن بنوداً هامه للتكلفه مثل الأستهلاك وأرباح الأستثمارات التى يتم المحاسبة عليها بطريقة حق الملكية وغيرها.

يرى المحللون الماليون أن أرقام التدفقات النقدية أقل تعرضاً للتشويه والتحريف من أرقام قائمة الدخل ، وذلك لأن نظام الأستحقاق الذى ينتج رقم الربح يعتمد على عدة قواعد محاسبية تتضمن درجات مختلفة من الحكم الشخصى . ونظراً لأن التدفقات النقدية من العمليات تتميز بدرجة أكبر من الموضوعية لأنها تهتم بالإيرادات المحصلة فعلاً والنفقات المدفوعة فعلاً فهى لذلك أكثر صلابة من أرقام قائمة الدخل .ولذلك فأن المحللين يفضلون نسبة التدفقات النقدية من العمليات إلى صافى الدخل كاختبار لجودة رقم الربح وبعض المحللين يعتقدون أنه كلما زادت نسبه التدفقات النقدية من العمليات CFO إلى صافى الدخل كلما زادت جودة رقم الربح هذا .وبطريقة أخرى فان الشركة التى يكون لديهامقياس مرتفع لصافى الربح مع وجود تدفق نقدى منخفض هى شركة تستخدم معايير مشكوك فيها للاعتراف بالربح وإستحقاق المصروفات (Bernstein, 1989, PP. 436-38).

ورغم أن التدفق النقدى من العمليات التشغيليه CFO يمكن أن يستخدم لأختبارجودة صافى الربح فأنه لا يعتبر بديلاً له بأى حال من الأحوال. فالتدفق النقدى يركز على النواحى المالية ولا يركز على مقياس الربح ، ولذلك فهو يناسب على وجه الخصوص عملية تقييم وتخطيط السيولة قصيرة الأجل Short term Liquidity وسداد الديون فى الأجل الطويل Longer-term solvency والمرونه المالية financial flexilibity

إن المحاسبة نظام قياس معقد وليس بسيطاً بأى حال من الأحوال ، حيث يحكم هذا النظام وسياسات وفروض عديدة كما أن له مفاهيم وتعريفات متخصصة جداً.

ومن هذا المنطلق فان قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية هما قائمتين ذات أغراض خاصة تم تطويرهما لكى تفى بالاحتياجات المتخصصة . فكل من القائمتين تقيس أشياء محددة ومختلفة ، لذلك لا يمكن أن نسأل أى القائمتين أفضل ولكن المسألة تتعلق بالشئ المراد قياسة .وعلى ذلك فأن الأستخدام السليم لهاتين القائمتين يستلزم أن يضع المحلل المالى نصب عينيه هذه التعريفات المتخصصة وحدود إستخدامها.

صافى الربح وصافى التدفق النقدى

إن الهدف من قائمه الدخل هو تصوير نتائج العمليات فى الشركة خلال فترة معينة، فالإيرادات تمثل زيادة فى مختلف أنواع الأصول التى تشمل النقدية والأصول الجارية وغير الجارية، كذلك المصروفات فأنها تتمثل فى إستهلاك انواع مختلفة من الأصول النقدية والجارية وغير الجارية. لذلك فان الربح وهو الفرق بين الإيرادات والنفقات الخاصة بالفترة لا يمكن مساواته بالزيادة فى رقم النقدية.

ومن المعروف أن المشروع الناجح ربما يجد صعوبة فى سداد التزاماته الجارية ، وقد لا يجد النقدية اللازمة للأنفاق على التوسعات . كذلك المنشأه الناجحة التى تتوسع فى مبيعاتها فربما يؤدى ذلك إلى إنخفاض السيولة بشكل سئ كما قد يؤدى إلى ربط النقدية فى اصول لا يمكن تسييلها فى الوقت المحدد لسداد الالتزامات.

أن التفكير السليم يتطلب أن نفصل مسألة الأداء الجارى والربحية عن تلك التى تهتم بتمويل عمليات المشروع، فكلاهما مهم وضرورى وبينما تتداخل ولكنهما ليسا متطابقين، والخلط بينهما يمكن أن يؤدى إلى عدم وضوح التحليل.

ان قدرة المشروع على توليد النقدية من العمليات على أساس ثابت يعتبر مؤشر هام للصحة المالية financial health. فأن أي مشروع لا يستطيع أن يبقى ويستمر على المدى الطويل بدون إنتاج النقدية من العمليات على أن تفسير أرقام التدفقات النقدية من العمليات يجب أن يكون بعناية تامه وفهم كامل للظروف المحيطة .

فالمشروعات الناجحة والمشروعات الفاشلة على السواء ، ربما تجد نفسها غير قادرة على إنتاج النقدية من العمليات فى أى وقت محدد، ولكن لأسباب مختلفة (Bernstein, 1989- p. 442.)

فالمنشأة الناجحة قد تستثمر النقدية فى حسابات المدينين وأوراق القبض والمخزون لمقابلة طلبات العملاء المتزايدة يوماً بعد يوم، وغالباً ما تجد أن ربحيتها تسهل عليها الحصول على التمويل اللازم عن طريق إصدار أسهم جديدة او الأقتراض من البنوك وهذه الربحية نفسها سوف تحول الندفق النقدى من العمليات الى رقم موجب.

ومن ناحية أخرى فان الشركة المتعثرة سوف تتسرب منها النقدية وذلك بسبب الابطاء فى معدل دوران المدينين والمخزون وكذلك الخسائر الجارية ، وهذه الظروف تؤدى إلى مزيد من الخسائر وتسرب النقدية وربما إلى جفاف مصادر الأئتمان التجارى. وحتى لو إستطاعت مثل هذه الشركة أن تقترض فأن تكلفة الحصول على الأموال سوف تكون مرتفعة وتؤدى الى مزيد من تسرب النقدية.

لذلك فان الربحية هى العامل الأول والهام، وبينما أنها قد لا تؤكد على تحقيق التدفق النقدى من العمليات فى الأجل القصير فانها ضرورية فى الأجل الطويل لتحقيق الصحة المالية وكذلك فان العلاقة بين رقم صافى الربح وصافى التدفقات النقدية الداخلة تستخدم بواسطة بعض المحللين الماليين لاختبار جودة رقم الربح.

ثامناً : حالة تطبيقية لإعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للمعيار رقم ٩٥ وعرض لقائمة مقترحة للدخل والتدفقات النقدية معاً

Suggested Format for a Stetement of Income and Cosh Flows from Operations

بينما كان(Ketz and Largay 111,1987) يقومان بتحليل قائمة التغييرات فى المركز المالى لعدد من الشركات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية فقد حاولا إيجاد صلة أو علاقة بين بعض أرقام قائمة الدخل وقائمة التغيرات فى المركز المالى ولكن للأسف قد باءت هذه المحاولة بالفشل، وعندما إتصل المؤلفان بالمدير المالى لآحدى هذه الشركات لتوضيح هذا الأمر ، فقال لهما أن هناك العديد من البنود التى لم تدخل ضمن العمليات الجارية وقد تم تبويبها بطريقة أخرى، بل أكثر من ذلك أن وجهة النظر التى تستخدم فى تبويب العمليات الجارية بقائمة الدخل قد لا تكون هى نفسها المستخدمة فى قائمة التغيرات فى المركز المالى. فالشركات تستخدم مفاهيم مختلفة لكلمة Operations فى القوائم المالية المختلفة ولذلك فلقد أصبح من الصعب تفسير وتحليل ومقارنة القوائم المالية، ولقد أوصى الباحثان فى النهاية أن يتم مزج قائمتى الدخل والتغيرات فى المركز المالى فى قائمة واحدة .

كذلك فان (Bernstein, 1989, p.436) ، يعتقد أن هناك شئ من الغموض وسوء الفهم حول مفهوم العمليات التشغيلية operating وخاصة بين مستخدمى القوائم المالية، كما ان هذا الغموض يشمل النواحى المختلفة للعمليات التشغيلية التى تسعى هاتين القائمتين لوصفها. ويقترح الكاتب طريقة يمكن بها التركيز على الاختلافات بين هاتين القائمتين والأهداف المختلفة المخصصة لخدمتها وهى أن يتم تصوير هاتين القائمتين جنباً الى جنب فى شكل واحد فالاهتمام لا يجب أن ينصب على التكاليف والإيرادات فقط ولكن يجب أن يتركز الأهتمام على المتطلبات النقدية لهذه الأنشطة مثل الأستثمار فى حسابات المدينين وآوراق القبض والمخزون السلعى بالإضافة الى التمويل الممنوح من الموردين للسلع والخدمات وهذا كله يمكن أن نشاهده بوضوح من القائمة المزدوجة المقترحة

وفيما يلى سوف نقدم حالة تطبيقية لاعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً لقواعد المعيار رقم ٩٥ وتقسيم هذه القائمة الى ثلاثه أجزاء رئيسيه وهى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ثم نقدم شكلاً للقائمة المقترحة التى تشمل بيانات قائمتى الدخل والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية جنباً الى جنب حتى يمكن إستخدام نفس المفهوم فى كلتا القائمتين، كذلك يمكن التركيز على أوجه الأختلافات بين القائمتين وسوف نستخدم بيانات قائمتى المركز المالى والدخل لشركة الصناعات الكيماوية والمعلومات الإضافية فى ذلك.

معلومات إضافية

١- قامت الشركة بشراء منشأة أخرى قائمة وذلك فى ١٥ أبريل سنه ١٩٩٠ حيث كانت القيمة السوقية للأصول الثابتة لهذه المنشأة ٢٫٢٥٠٫٠٠٠ كما قدرت أصولها المتداولة التى لا تحتوى على نقدية بنفس قيمة الخصوم المتداولة وتم دفع ثمن الشراء نقداً وهو ٢٫٥٥٠٫٠٠٠ جنيه ويعتبر الفرق وقدره ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه شهره محل.

٢- قامت الشركة خلال العام ببيع ألات قديمة بمبلغ ٩٠٫٠٠٠ جنية ، حيث كانت التكلفة الأصلية لها ١٨٠٫٠٠٠ جنيه والإستهلاك المتجمع حتى تاريخه ١٠٠٫٠٠٠ج

٣- إشترت الشركة فى أول مارس سنة ١٩٩٠ أصول ثابتة (آلات) قيمتها ٥٠٠٫٠٠٠ وذلك مقابل إصدار سندات بقيمة إسمية ٥٠٠٫٠٠٠.

٤- حصلت الشركة على مبلغ ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ نقداً وذلك فى شهر يونيو ١٩٩٠ لاصدارها أسهم لزيادة رأس المال بقيمة إسمية ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه كذلك تم بيع سندات طويلة الأجل بقيمة أسمية ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه كما قامت الشركة بتحويل سندات قيمتها الإسمية ١٫٠٠٠٫٠٠٠ إلى أسهم عاديه بنفس القيمة

٥- تم حذف أصول مستهلكة بالكامل من الدفاتر بمبلغ ٥٠٠٫٠٠٠جنيه.

٦- بلغت توزيعات الأرباح المدفوعة خلال العام ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه.

٧- تتضمن المصروفات التسويقية والإدارية العامة ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ فوائد مدفوعة

٨- لم يكن هناك ضرائب مستحقة على المنشأة أول السنه

شركة الصناعات الكيماوية

قائمة مركز مالى مقارنة فى ١٩٩٠/١٢/٣١

(المبالغ بالآلف جنيه)

البيـــان	١٩٨٩	١٩٩٠	التغير.. زيادة(نقص)
أصول			
أصول متداولة			
نقدية	١٢٠٠	٦٠٠	(٦٠٠)
مدينين وأوراق قبض	١٨٠٠	٢٢٥٠	٤٥٠
مخزون سلعى	٣٧٥٠	٥٢٦٥	١٥١٥
مجموع الأصول المتداولة	٦٧٥٠	٨١١٥	١٣٦٥
أصول ثابتة			
أراضى ومبانى	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	
آلات ومعدات	١٢٥٠٠	٢٢١٩٠	٩٦٩٠
مجمع الإستهلاك	(٧٥٠٠)	(٨٧٠٠)	(١٢٠٠)
إستثمارات فى شركات أخرى	٥٠٠٠	٥٢٥٠	٢٥٠
شهـــرة	٤٧٥٠	٤٩٠٠	١٥٠
إجمالى الأصول	٣١٥٠٠	٤١٧٥٥	١٠٢٥٥
التزامات ورأس المال			
دائنين وأوراق دفع	١٨٠٠	٢٩٥٠	١١٥٠
قرض سندات	١٥٠٠	٣٥٠٠	٢٠٠٠
ضرائب دخل مؤجلة	١٢٠٠	١٣٠٠	١٠٠
رأس مال الأسهم	١٢٠٠٠	١٦٠٠٠	٤٠٠٠
إحتياطيات	٤٥٠٠	٦٥٠٠	٢٠٠٠
أرباح محتجزة	١٠٥٠٠	١١٥٠٥	١٠٠٥
	٣١٥٠٠	٤١٧٥٥	١٠٢٥٥

شركة الصناعات الكيماوية

قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى ١٩٩٠/١٢/٣١

(المبالغ بالألف جنيه)

البيـــان	جنيه	جنيه
مبيعات		٩٩٧٥٠
يطرح تكلفة المبيعات (منها ١٨٠٠جنيه إستهلاك)		٥٥٥٠٥
مجمل الربح		٤٤٢٤٥
مصروفات تسويقية وإدارية عامة	٣٥٠٠٠	
إستهلاك (تخفيض) الشهرة	١٥٠	
		٣٥١٥٠
		٩٠٩٥
حقوق فى أرباح شركات مستثمر فيها (١)		٢٥٠
أرباح رأسمالية عن بيع أصول ثابتة		١٠
صافى الربح قبل حساب الضريبة		٩٣٥٥
تخصم الضريبة (منها ١٠٠ جنيه ضرائب مؤجلة)		٤٦٠٠
صافى الربح بعد الضريبة		٤٧٥٥

(١) الشركة تتبع طريقة حق الملكية فى المحاسبة على هذه الإستثمارات ، علماً بأنها لم تحصل على توزيعات نقدية.

ومن القوائم المالية والمعلومات الاضافية السابقة يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows (SCF) مقسمة إلى ثلاثه أقسام رئيسيه : الأول عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أو العمليات الجارية Cash Flows from operating Activities والثانى عن التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية Cash Flows from Investing Activities والثالث عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية Cash Flows from Financing Activities كما يلى :

شركة الصناعات الكيماوية

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية فى ١٩٩٠/١٢/٣١

(المبالغ بالألف جنيه)

البيـــــان	جنيه	جنيه
(أ)التدفقات النقدية من الأنشطة الجارية:		
صافى الربح	٤٧٥٥	
يضاف (يخصم) تسويات للتحول للأساس النقدى :-		
إستهلاك	١٨٠٠	
تخفيض الشهرة	١٥٠	
ضرائب دخل مؤجلة	١٠٠	
أرباح رأسمالية عن بيع أصول	(١٠)	
حقوق فى أرباح شركات أخرى	(٢٥٠)	
زيادة فى رصيد المدينين وأوراق القبض	(٤٥٠)	
زيادة فى رصيد المخزون	(١٥١٥)	
زيادة فى رصيد الدائنين	١١٥٠	
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة الجارية	———	٥٧٣٠
ب- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية:-		
مشتريات أصول ثابتة	(٩٨٧٠)	

تابع قائمة التدفقات النقدية

(المبالغ بالألف جنيه)

البيـــــان	جنيه	جنيه
شهرة محل مشتراة	(٣٠٠)	
مبيعات أصول ثابتة	٩٠	
صافى النقدية المستخدمة فى النشاط الإستثمارى	ـــــــ	(١٠٠٨٠)
(جـ)التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:-		
متحصلات من بيع سندات	٢٥٠٠	
متحصلات من بيع (إصدار) أسهم رأس المال	٥٠٠٠	
توزيعات أرباح مدفوعة	(٣٧٥٠)	
صافى النقدية المتحصلة من الأنشطة التمويلية:-	ـــــــ	٣٧٥٠
صافى الزيادة (النقص) فى النقدية		(٦٠٠)
- معلومات إضافية عن التدفق النقدى		
- فوائد مدفوعة خلال العام		٢٥٠
- ضرائب مدفوعة خلال العام		٤٥٠٠
- جدول بالأنشطة الإستثمارية والتمويلية غير النقدية:-		
- إصدار سندات مقابل إقتناء أصول ثابتة		٥٠٠
- إصدار أسهم رأس المال مقابل سندات محولة		١٠٠٠٠

ويلاحظ على قائمة التدفقات النقدية مايلى :-

١- لقد إستخدمنا الطريقة غير المباشرة فى إعداد القائمة حيث تكون نقطة البداية هى صافى الدخل (الربح المحاسبى)على اساس الأستحقاق وهو الرقم الأخير فى قائمة الدخل.

٢- لقد تم تعديل صافى الدخل بالعمليات غير النقدية لتحويلة الى صافى الدخل على الاساس النقدى أو ما يطلق عليه فى القائمة بصافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (الجارية).

٣- أضيف رقم الاستهلاك لأنه لا يمثل تدفق نقدى خارج - وبالمثل تم إضافة إستهلاك الشهرة والضرائب المؤجلة (المستحقة) وكلها لا تمثل مدفوعات نقدية.

٤- تم خصم الأرباح المحققة فى شركات تابعة (طريقة حق الملكية) لأنها لاتمثل تدفقات نقدية داخلة.

٥- تم خصم الأرباح الرأسمالية من بيع الأصول الثابتة لأنها تعتبر ضمن النشاط الجارى ، وذلك حتى يمكن إظهار التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول الثابتة بالكامل ضمن النشاط الإستثمارى.

٦- تم خصم الزيادة فى رصيد المدينين وأوراق القبض (آخر المدة - أول المدة) وذلك لأن التدفقات النقدية الداخلة من المبيعات كانت أقل من إيرادات المبيعات على أساس الإستحقاق .

٧- تم خصم الزيادة فى رصيد المخزون وذلك لأن التدفقات النقدية الخارجة لشراء المخزون كانت أكبر من تكلفة المخزون (كجزء من تكلفة المبيعات) على أساس الإستحقاق.

٨- تم إضافة الزيادة فى رصيد الدائنين وذلك لأن التدفقات النقدية الخارجة لدفع ثمن المشتريات (الداخلة فى تكلفة المبيعات) كانت أقل من تكلفة المشتريات على أساس الإستحقاق.

٩- تم خصم مشتريات الأصول الثابتة كتدفق نقدى خارج للنشاط الإستثمارى وتم التوصل لهذا المبلغ من قائمة المركز المالى المقارنة (الزيادة في قيمة الأصول) والمعلومات الإضافية عن القيمة الدفترية للأصول المباعة وعلى ذلك يمكن إستنتاج تكلفة الأصول المشتراه خلال العام كما يلى :-

مشتريات أصول ثابتة خلال العام = الزيادة فى قيمة الأصول (٩٫٦٩٠٫٠٠٠)

+ القيمة الدفترية للأصول المباعة (١٨٠٫٠٠٠) = ٩٫٨٧٠٫٠٠٠

١٠- كما تم خصم قيمة الشهرة المشتراة نقداً على أساس أنها تمثل تدفق نقدى خارج للنشاط الإستثمارى ، أما مبيعات الأصول الثابتة فإنها تضاف لأنها تمثل تدفق نقدى داخل النشاط الإستثمارى.

١١- تم إضافة المحصل من بيع السندات والأسهم على أساس أنها تدفقات نقدية داخلة للنشاط التمويلى ، كم تم خصم توزيعات الأرباح كتدفقات نقدية خارجة خاصة بالنشاط التمويلى.

١٢- صافى النقص فى النقدية ، ويمثل زيادة المدفوعات النقدية عن المقبوضات النقدية خلال العام يطابق الفرق الموجود فى قائمة المركز المالى المقارنة.

١٣- أعطيت معلومات إضافية عن الفوائد المدفوعة خلال العام فى بيان مستقل على القائمة وذلك تطبيقاً لمتطلبات المعيار ٩٥.

١٤- تم إضافة جدول مستقل للإفصاح عن الأنشطة الإستثمارية والتمويلية غير النقدية إستيفاء لمتطلبات المعيار رقم ٩٥.

وفيما يلى نصور القائمة المقترحة للدخل والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية باستخدام نفس البيانات السابقة لشركة الصناعات الكيماوية.

شركة الصناعات الكيماوية

قائمة مقترحة للدخل والتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
عن السنة المنتهية فى ١٩٩٠/١٢/٣١

(المبالغ بالألف جنيه)

البيـــان	تدفقات الدخل	التدفقات النقدية
مبيعات	٩٩٫٧٥٠	٩٩٫٣٠٠ (١)
حقوق فى أرباح شركات تابعة غير موحدة	٢٥٠	-
أرباح رأسمالية عن بيع أصول ثابتة	١٠	- (٢)
	١٠٠٫٠١٠	٩٩٫٣٠٠
تكلفة البضاعة المباعة (٣)	٥٣٫٧٠٥	٥٤٫٠٧٠ (٤)
الإستهلاك	١٫٨٠٠	-
مصروفات تسويقية وإدارية عامة	٣٥٫٠٠٠	٣٥٫٠٠٠
إستهلاك (تخفيض) الشهرة	١٥٠	-
ضرائب الدخل : المدفوعة	٤٫٥٠٠	٤٫٥٠٠
المؤجلة	١٠٠	-
	٩٥٫٢٥٥	٩٣٫٥٧٠
صافى الربح	٤٫٧٥٥	
صافى التدفق النقدى من العمليات التشغيلية		٥٫٧٣٠ (٥)

ملاحظات على الحل:-

(١) التدفقات النقدية من المبيعات هى المحصل من العملاء ، وهى تساوى المبيعات (٩٩٫٧٥٠) - الزيادة فى رصيد المدينين وأوراق القبض(٤٥٠).

(٢)تحذف الأرباح الرأسمالية لأنها تتعلق ببيع أصول ثابتة أى بالنشاط الإستثمارى.

(٣)لاتتضمن تكلفة المبيعات إستهلاك الأصول الثابتة حيث يوضع فى بند مستقل.

(٤) التدفقات النقدية الخارجة التى تتعلق بتكلفة البضاعة المباعة تمثل المدفوعات للموردين والعاملين (والأجور)وتحسب كما يلى :-

التدفق النقدى لتكلفة المبيعات = تكلفة المبيعات بقائمة الدخل (٥٣٫٧٠٥) + الزيادة فى رصيد المخزون السلعى (١٫٥١٥) - الزيادة فى رصيد الدائنين وأوراق الدفع (-١٫١٥٠) = ٥٤٫٠٧٠ جنيه.

وغنى عن البيان أن العلاقة بين رقم الدائنين وتكلفة البضاعة المباعة هى إستنتاج شخصى وحكم جزافى وذلك لأن بعض هذه التكاليف قد ينتسب الى أنواع أخرى من المصروفات وعلى أى حال فإنه ليس ممكناً أن نعطى تفاصيل أكثر من ذلك بحكم البيانات المتاحة.

(٥) صافى التدفق النقدى من العمليات التشغيلية = جملة المتحصلات النقدية من هذا النشاط (٩٩٫٣٠٠) جنيه - جملة المدفوعات النقدية عن هذا النشاط (٩٣٫٥٧٠) جنيه = ٥٫٧٣٠ جنيه.

تاسعاً : أهمية التدفقات النقدية لقرارات الإستثمار والإقراض

تتضمن القرارات الإقتصادية إختيارات رشيدة من بين عدة بدائل تتطلب تضحيات حاضرة مقابل منافع محتملة مستقبلاً والمستثمر أو المقرض يمكن أن يختار من بين عدة فرص تعطى منافع بقيم مختلفة وتوقيتات مختلفة وتضحيات (تكلفة)

مختلفة ودرجات من المخاطرة مختلفة ومن بين هذه البدائل يكون الإختيار بين الشراء أو البيع أو الإحتفاظ بالإستثمار.

فالمستثمر أو المقرض عندما يتخذ القرار فإنه يفاضل بين النقدية الحاضرة والنقدية المتوقعة مستقبلاً وعادة مايتوقع المستثمرون والمقرضون أن تزيد التدفقات النقدية المستقبة الداخلة عند التدفقات النقدية الخارجة.

لذلك فإن المستثمر فى حقوق الملكية يتوقع أن تزيد التدفقات النقدية الداخلة من التوزيعات والزيادة الرأسمالية عند بيع الصك أو تحصيل قيمته فى النهاية عن النقدية المدفوعة فى شراء الصك أو تضحية معادلة.

وبالمثل فإن المستثمر فى السندات يتوقع أن تزيد التدفقات النقدية الداخلة مستقبلاً (من الفوائد وتحصيل القيمة الإسمية فى تاريخ الإستحقاق) عن النقدية المدفوعة فى الحصول على الصك أو تضحية معادلة وبالمثل يتوقع المقرض نفس الشىء فالزيادة فى كل حالة من الحالات السابقة هى العائد على الإستثمار أو العائد على الأقراض.

وبوجه عام فإن العائد المتوقع يجب أن يكون مرتفعاً بدرجة كافية لإقناع أو إستمالة المستثمر أو المقرض كذلك فإن المستثمر يحاول التخلص من إستثماراته إذا ما كان العائد ليس مرتفعاً بدرجة كافية بالمقارنة بفرص الإستثمار البديلة.

وعلى أى حال فإن التدفقات النقدية الداخلة فعلاً من إستثمار معين ربما تختلف عن التدفقات النقدية المتوقعة بدرجة كبيرة فقد تكون أكبر أو أقل كما قد يحصل عليها المستثمر قبل أو بعد الوقت المتوقع ، كما قد لايحصل المستثمر على أى شيىء على الإطلاق وعدم التأكد من كمية وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة مستقبلاً هو

المخاطرة ، وكلما زاد عدم التأكد من مبالغ وتوقيتات التدفقات النقدية كلما كان الإستثمار أو الأقراض أكثر مخاطرة.

وتأتى المخاطرة من عدة مصادر ،فمنها مايتعلق مباشرة بمشروع معين ومنها مايتعلق بالصناعة التى ينتمى اليها المشروع أو السوق أو الأحوال الإقتصادية والسياسية بوجه عام ، إن نجاح أى مشروع أو فشله فى الحصول على نقدية كافية للوفاء بإحتياجاته التشغيلية والإستثمارية والتمويلية يؤثر على درجة المخاطرة فى الإستثمار فى المشروع أو إقراضه ومن بين العوامل التى قد ترفع درجة المخاطرة للإستثمار فى مشروع معين أو إقراضه حساسية نشاط المشروع لحالات الركود الإقتصادى أو الأزمات وكذلك القيام بعمليات مضاربة (FASB, 1976, Par- 58)

إن حجم التدفقات النقدية وتوقيتها وإحتمال الحصول عليها يختلف طبقاً لطبيعة الإستثمار ومصدر التدفقات النقدية فقد يمكن تحديد كمية وتوقيت التدفقات النقدية كما فى حالة القروض ، وقد تعتمد التدفقات النقدية على الأحداث المستقبلة مثل ربحية الشركة المصدرة للأوراق وإعلان التوزيعات ومثال ذلك إقتناء إستثمارات فى أسهم عادية وإحتمال الحصول على التدفقات النقدية تختلف من التأكد التام كما فى حالة سندات الحكومة الى حالة الشك كما في حالة شركات البترول وتمويل الأعمال السينمائية ومعظم الإستثمارات والقروض للمشروعات التجارية تقع بين هذين الحدين.

وتعكس أسعار السوق للأسهم والسندات فى جزء منها توقعات المستثمرين بوجه عام عن النتائج المالية المترتبة على حيازتهم لإستثمار معين . وتقييم السوق لكمية وتوقيت وإحتمال التدفقات النقدية الداخلة لحائزى الأوراق المالية لمشروع معين ، ولكن أسعار السوق تعكس أيضاً توقعات المستثمرين بوجه عام عن العوامل التى تؤثر على الصناعة التى ينتمى اليها المشروع وعلى الإقتصاد القومى ككل فأسعار السوق لأسهم رأس المال ترتفع وتنخفض إستجابة الى عوامل عديدة مثل الأحوال الإقتصادية

العامة والتوقعات وتغير معدلات التضخم وإحتمالات التضخم وأسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة فى أسعار الفائدة والأحداث السياسية والنظرة التفاؤلية أو التشاؤمية فى المجتمع (FASB, 1971, Pars. 59-60)

إن الإطار الفكرى الذى قام بإعداده مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى (FASB , 1978, 1984) يعتبر أن الإدلاء بمعلومات عن قدرة المشروع على خلق التدفقات النقدية على أنها الهدف الأول للتقارير المالية وهذا الهدف يتفق مع ظهور العلاقة بين التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وقيمة الأوراق المالية والمخاطرة فى النظرية الحديثة للتمويل ومع تأكيد المجلس لأهمية التدفقات النقدية فإنه مع ذلك يتبنى وجهة النظر القائلة بأن أرباح الإستحقاق يمكن أن تكون مؤشراً لأداء المشروع أفضل من معلومات التدفقات النقدية الجارية (FASB, 1987, Par 44, 1984, Par 243)

١- الفرض الذى يقول أن الأرباح المحاسبية هى البديل أو الممثل للتدفقات النقدية إنما يستند الى المنفعة المزعومة للأرباح فى تقدير القيمة أو المخاطرة للأوراق المالية كما يستند الى الإرتباط الذى وجدته بعض الدراسات الأولية بين مقاييس الربح ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية،مع أن الدراسات الحديثة وجدت أن التدفقات النقدية المعدلة تختلف فى خواصها الإحصائية عن مقاييس التدفقات النقدية التقليدية وأن هذه المقاييس المعدلة لها محتوى إعلامى زيادة عن المعلومات المتضمنة فى الأرباح وتدفقات الأموال.

ويتشكك بعض المحللين الماليين فى بيانات الأرباح نظراً لأنها تتضمن أجزاء إستحقاق ، وهم يجادلون أنه من الصعب مقارنة بنود إستحقاق لعدة شركات نظراً لتعدد الطرق المستخدمة فى حساب بنود الإستحقاق ،وذلك بخلاف أرقام التدفقات النقدية التى تمتاز بصلابتها وصعوبة تشويهها.

إذا كان سعر السهم يفترض أنه يمثل سيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمخصومة ، إذن فإن معدل العائد على الإستثمار فى الأسهم هو دالة :

١- معلومات عن التدفقات النقدية غير المتوقعة عن الفترة .

٢- المعلومات التى تؤدى الى تعديل التوقعات لكمية وتوقيت سيل اتدفقات النقدية المستقبلة والمخصومة للشركة (Rayburn, 1986, P. 113) وعلى ذلك فإنه يمكن إستخدام التدفق النقدى الجارى كبديل عن المعلومات عن التدفقات النقدية غير المتوقعة والتى تصبح معروفة خلال السنة ، وإذا كان نموذج التدفقات النقدية المخصومة يقبض على المتغيرات البارزة لعملية التقييم فإن التدفقات النقدية غير المتوقعة سوفق ترتبط مع عوائد الأوراق المالية.

عاشراً : المحتوى الإعلامى لبيانات الأرباح والتدفقات النقدية

لقد ذكر مجلس معايير المحاسبة المالية فى بيانه عن أهداف التقرير المالى للمشروعات التجارية (FASB, 1978) أن الهدف الأول للبيانات المحاسبية هو إمداد المستثمرين الحاليين والمستقبلين والدائنين وغيرهم بمعلومات تساعدهم فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية الصافية الداخلة للمشروعات المعنية (Par. 37 ومع ذلك فإن المجلس فى مكان آخر من نفس البيان يؤكد أن التقارير المالية يجب أن تركز على الأرباح وليس التدفقات النقدية لأن بيانات الأرباح تعتبر أفضل من بيانات التدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية فى المستقبل

Information about enterprise earnings based on accrual accounting generally provides a better indication of an enterpise's present and continuing ability to generate favourable cash flows than information limited to the financial aspects of cash receipts and payments (p. ix)

ثم جاء المجلس بعد ذلك فى مؤتمر للمناقشة بعنوان : تحليل المشاكل المتعلقة بالتقرير عن الربح (FASB, 1979) ليؤكد أن متخذى القرارات يبنون تقديراتهم للتدفقات النقدية المستقبلة على الأرقام المحاسبية وليس على بيانات التدفقات النقدية حيث تتحدد العلاقة بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية على مرحلتين :-

الأولـى:- وفيها تستخدم التقارير السابقة للأرباح لتقدير الأرباح المستقبلة.

والثانية :- ويتم فيها تعديل تقديرات الأرباح المستقبلة لإستنتاج تقديرات التدفقات النقدية المستقبلة (Par.8) ومعنى ذلك أن المجلس يزعم أن الأرباح التاريخية هى أفضل من التدفقات النقدية التاريخية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلة.

هذا مما دعا عدد من الباحثين الى القيام بأبحاث تهدف إلى تقييم مقولة مجلس معايير المحاسبة عن أفضلية أرباح الاستحقاق- من هؤلاء (Bowen et al. , 1986) حيث إهتم الباحثون باختبار العلاقة بني المقاييس المختلفة للتدفقات النقدية وأرباح الاستحقاق ، كذلك إختبار فعالية بيانات الأرباح والتدفقات النقدية فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلة.

ولقد إستخدم بحث Bowen et al. خمسة مقاييس للتدفقات النقدية منها مقياسين تقليديين وثلاثه مقاييس بديله وهى :

١- المقياس التقليدى NIDPR

وهو الربح الصافى قبل إحتساب البنود غير العادية ونتائج العمليات المنتهية + الاستهلاك بجميع أنواعة ويطلق عليه باختصار ((صافى الربح +الاستهلاك)

٢- المقياس التقليدى WCFO

أى رأس المال العامل من العمليات الجارية وهو صافى الربح + الإستهلاك بعد تعديله لإزالة أثر المكاسب والخسائر الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والإستثمارات طويلة الأجل بطريقة حق الملكية والضرائب المؤجلة وإستهلاك علاوة أو خصم إصدار السندات.

٣- مقياس التدفقات النقدية من العمليات الجارية CFO

وهو رأس المال العامل من العمليات الجارية بعد تعديله بالعمليات غير النقدية للأصول المتداولة مثل التغير فى حسابات المدينية والدائنين والمخزون وخلافه، والهدف من ذلك هو الاقتراب من الأساس النقدى للدخل.

٤- مقياس التدفقات النقدية المعدلة بالنشاط الاستثمارى ولكن قبل إضافة النشاط التمويلى CFAI

ويحسب باضافة ناتج عمليات النشاط الاستثمارى الى التدفقات، النقدية من العمليات الجارية.

٥-مقياس التغير فى النقدية C C

ويحسب باضافة صافى عمليات النشاط التمويلى خلال الفترة الى مقياس التدفق النقدى السابق

ولقد إستخلص الباحثون ما يلى :

أ- أن المقاييس التقليدية للتدفقات النقدية وهى صافى الربح زائداً الاستهلاك ورأس المال العامل من العمليات الجارية ترتبط ارتباطاً قوياً بالأرباح المحاسبية

ب- أن الارتباط بين المقاييس البديلة للتدفقات النقدية والأرباح المحاسبية كان منخفضاً بوجة عام

جـ- أن الارتباط بين مقاييس التدفقات النقدية البديلة والتقليدية كان ضعيفاً بوجه عام

وتتمشى النتائج السابقة مع القول بأن الأرباح ومقاييس التدفقات النقدية البديلة تعطى إشارات مختلفة للمعلومات بينما تتفق إشارات المعلومات الصادرة عن الأرباح

ومقاييس التدفقات النقدية التقليدية. وتقترح هذه النتائج أن مقاييس التدفقات النقدية التقليدية لا يعتقد أن تمد مستخدمى البيانات بمعلومات تختلف عن تلك التى تحتويها أرقام الربح. وبوجة عام فأن هذه النتائج لا تتفق مع مقوله مجلس معايير المحاسبة المالية أن أرقام الربح تتيح تنبؤ أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية من التنبؤ الذى تتيحه أرقام التدفقات النقدية.

ولقد تناول عدد من الكتاب بحث العلاقة النسبية بين التدفقات النقدية الجارية والأرباح المحاسبية وعوائد الأوراق المالية Security returns وقد كان (Ball and Brown, 1968) أول من قام بهذا النوع من الدراسة ولقد وجد الباحثان أن العلاقة بين الأرباح وعوائد الأوراق المالية أقوى من العلاقة بين التدفقات النقدية الجارية وعوائد الأوراق المالية ، وذلك عندما تعرف التدفقات النقدية بأنها صافى الربح زائداً الاستهلاك وتخفيض الأصول المعنوية ، والاستنفاذ (Depreciation, Amortization and Depletion) ومعنى ذلك أن المحتوى الأعلامى للأرباح أفضل من المحتوى الأعلامى للتدفقات النقدية .

وايضاً (Beaver and Dukes, 1972) قد وجدا إرتباطاً قوياً بين العوائد غير العادية abnormal returns للأوراق المالية وأرباح الاستحقاق غير المتوقعة (سواء كانت تتضمن أثر الضرائب المؤجله أو لم تتضمنه) بينما وجد الباحثان أن الارتباط كان أقل بكثير بين العوائد غير العادية والتدفقات النقدية غير المتوقعة .

إن إخفاق بعض الدراسات فى إكتشاف محتوى إعلامى إضافى للمعلومات فى بيانات التدفقات النقدية قد يرجع سببه الى واحد أو أكثر من العوامل الأتية :

١- ان متغير التدفقات النقدية المستخدم بواسطة السوق قد تم قياسه فى الدراسة بطريقة غير سليمة.

٢- ان توقعات متغير التدفقات النقدية الذى إستخدمه السوق قد تم تحديده بطريقة غير مناسبة حتى أن التدفقات النقدية غير المتوقعة قد تم قياسها بطريقة غير سليمة

٣- أن العوائد غير العادية قد تم قياسها بطريقة غير مناسبة.

٤- أن فترة الزمن التى تأثرت خلالها أسعار السوق بالبيانات قد تم تحديدهابطريقة خاطئة

٥- أن بيانات التدفقات النقدية لا تحتوى على معلومات إضافية (Bowen et al. , 1987, PP. 725.26) فإذا أمكن التحكم فى العوامل الأربعة الأولى فان الدراسة تستطيع أن تحدد ماإذا كانت التدفقات النقدية لها تحتوى إعلامى من عدمه.

ومن الأبحاث المعاصرة التى فحصت المحتوى الاضافى لمعلومات التدفقات النقدية بالمقارنه بمعلومات أرباح الاستحقاق ما قامت به (Rayburn, 1966) وقد تم قياس متغير التدفقات النقدية الجارية من بيانات قائمة الدخل وبيانات قائمة المركز المالى المقارنة وكان التركيز على التدفقات النقدية الجارية وليس التدفقات النقدية الكلية وقد وجدت الباحثة علاقة معنوية بين العوائد غير العادية وكل من التدفقات النقدية الجارية وأرباح الاستحقاق الكلية (الجارية وغير الجارية)

ويلاحظ على دراسة Rayburn أنها استخدمت مقاييس للتدفقات النقدية قد تكون مختلفةعما هو متداول فى الممارسة العملية ، كما أنها إستخدمت بيانات قبل سنه ١٩٧١ حيث لم تكن قائمة التغيرات فى المركز المالى متاحة فى ذلك الوقت مما قد يجعل مقياس التدفقات النقدية يحتوى على جزء لا يستهان به من الاستحقاق مما يجعله بعيداً عن العمليات الجارية. وهذا يتفق مع إكتشاف الدراسة إرتباط قوى جداً بين التدفقات النقدية ومتغيرات الاستحقاق وقد إستنتجت الباحثة فى النهاية أن التدفقات النقدية الجارية والأستحقاقات الجارية وغير الجارية تتفق مع مجموعة المعلومات المستخدمة فى السوق لتقييم الأسهم.

كما إهتمت عدة دراسات ببحث العلاقة بين النسب المالية باستخدام التدفقات النقدية والنسب المالية باستخدام أرباح الاستحقاق ومن هذه الدرسات (Pinches et al. 1975) , فقد قام الباحث بتطويرنظام لتبويب النسب المالية بإستخدام التحليل العاملى Factor analysis ولقد وجد الباحثان أن نسب الربحية ونسب التدفقات النقدية

بينهما ارتباط كبير ومعنى ذلك أن مقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية تتميز بنفس الخصائص.

وهذه النتيجة التى توصل اليها .prinches et al وغيرهم تتعارض مع فكرة أن مقاييس الربح المحاسبية تشير إلى مستوى أداء النشاط الجارى بينما مقاييس التدفقات النقدية فانها تشير الى السيولة والقدرة على سداد الالتزامات فى مواعيدها والمرونة المالية ويرجع السبب فى ملاحظة علاقات الارتباط بين نسب الربحية ونسب التدفقات النقدية الى طريقة تكوين نسب التدفقات النقدية وذلك حيث أن هذه الدراسات إستخدمت صافى الربح زائداً الاستهلاك كبديل للتدفقات النقدية ،وعلى ذلك فان نسب التدفقات النقدية الناتجة لابد وان ترتبط بنسب الربحية

ولكى تمثل مقاييس التدفقات النقدية بعد مستقل لأداء الشركة ومختلف عن مقاييس الربحية فانه يجب قياس التدفقات النقدية على اساس الإيرادات النقدية من العمليات نافصاً المصروفات النقدية للعمليات وهذا ما قام به (Gombola and Ketz, 1983) حيث إستخدما مقياساً للتدفقات النقدية على اساس صافى الدخل مضافا اليه الاستهلاك والتعديلات الخاصة بالاستحقاقات الجارية. وعلى ذلك فقد وجد الباحثان أن نسب التدفقات النقدية تحتوى على عامل مميز لا تحتوى عليه أى مجموعة نسب أخرى بما فيها نسب الربحية.

وهذه النتيجة التى توصل إليها Gombola and Ketz تؤكد وجود إختلافات مميزة بين مقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية كماتؤيد الهدف من إصدار المعيار رقم ٩٥ الخاص بقائمة التدفقات النقدية بل أكثر من ذلك فان النتيجة التى توصل اليها الباحثان تقترح أن نسب التدفقات النقدية ربما تحتوى على بعض المعلومات التى لا توجد فى نسب الربحية. ورغم أن نتائج هذه الدراسة تعطى متضمنات هامة تختص بنتيجة الدراسات المستقبلية للنسب المالية فان نتائج هذه الدراسة وحدها لا تعطى أى معلومات عن المقدرة الوصفية أو التنبؤية للنسب المالية أو مجموعات منها حيث لم يتم تحديد نموذج قرارى فى هذه الدراسة كما لم يتم عمل تحليل سلوكى لصانعى القرارات.

ويميل البعض الى تفسير سلوك أسعار الأوراق المالية إستجابة لبيانات التدفقات النقدية بطريقة مختلفة عن بيانات أرباح الاستحقاق الى عوامل أخرى مثل جودة الأرباح والأحوال الاقتصادية :

أ- جودة الأرباح The Quality of Earnings

طبقاً لهذا التفسير فان بيانات الاستحقاق يكون تأثيرها على أسعار الأوراق المالية اقل من تأثير التدفقات النقدية (وقد لايكون لها تأثير) وذلك لان أرباح الاستحقاق إما أنها عرضة للتلاعب (مثل المخزون) أو لانها تتعلق بدرجة غير مباشرة وبعيدة جداً بالتدفقات النقدية المستقبلة (مثل الاستهلاك).

أن تفسير جودة الأرباح تؤدى الى تنبؤ بسيط وواضح وهو أن أسعار السوق سوق تستجيب أكثر لكمية معينه من التدفقات النقدية غير المتوقعة عن تجاوبها لكمية مماثلة من أرباح الاستحقاق غير المتوقعة .ورغم بساطة التنبؤ فان له جاذبيتة على الأقل بالنسبة للفرق بين التدفقات النقدية والاستحقاقات غير الجارية. فالعلاقة بين التدفقات النقدية المستقبلة والاستحقاقات غير الجارية (مثل الاستهلاك والضرائب المؤجلة) هى صلة ضعيفة. فقد وجد (Wilson, 1986) وغيره أن الإستحقاقات غير الجارية يكون تأثيرها على أسعار الأوراق المالية ضعيفاً أو منعدماً فى بعض الحالات .

أما بالنسبة للفرق بين التدفقات النقدية والإستحقاقات الجارية فإن الأمر يختلف ، حيث أن العلاقة بينهما مباشرة بدرجة كبيرة ، كما أن مسألة تلاعب المديرين فى الإستحقاقات الجارية بطريقة منتظمة هو أمر مشكوك فيه وهو موضوع ذو خلاف وجدل كبير (Bernard and stober , 1989, P 628)

ب-الأحوال الإقتصادية Economic Conditions

لقد إكتشف ولسون فى دراسته أن الفترة ١٩٨١- ١٩٨٢ والتى وجد خلالها أن أسعار الأوراق المالية قد تأثرت بالتدفقات الجارية غير المتوقعة أكثر من الإستحقاقات

الجارية غير المتوقعة ، كانت فترة ركود إقتصادى. ثم علق على ذلك بقوله أنه ربما يرجع إستجابة أسعار الأوراق المالية الى تنبؤ الشركات بتغير الأحوال الإقتصادية وكيف تتكيف معها، فعندما يتقلص النشاط الإقتصادى فإن السوق قد يتجاوب فى صالح المشروع الذى تسعى ادارته الى تسييل liquidate رأس المال العامل غير النقدى حيث يبدو ذلك على أنه تفضيل للتدفقات النقدية على الإستحقاقات الجارية.

وعلى عكس ذلك فإنه فى حالة الرواج الإقتصادى فإن السوق قد يتجاوب فى صالح المشروع الذى تستخدم إدارته النقدية التى لديها لزيادة رأس المال العامل غير النقدى.

حادى عشر: المعلومات الإضافيه للتدفقات النقدية والأرباح

يمكن النظر إلى دور بيانات التدفقات النقدية فى قرارات مستخدمى القوائم المالية من منظورين :

الأول يعترف بأن النظام المحاسبى التقليدى على أساس الاستحقاق يجب أن يؤخذ كما هو تم يسأل ما إذا كانت بيانات التدفقات النقدية تضيف شيئا للمعلومات الموجودة فعلاً فى بيانات الاستحقاق .اما المنظور الثانى وهى وجهه نظر عكسية، حيث ترى أن التدفقات النقدية هى المفهوم الفطرى ثم نسأل ما إذا كانت التعديلات الخاصة بمحاسبة الاستحقاق يمكن تضيف شئياً للمعلومات الموجودة فعلاً فى بيانات التدفقات النقدية

فبدلاً من السؤال عن النظام الأفضل ، هل هو الاستحقاق أم التدفقات النقدية وما هو النظام الذى يعطى تنبؤا أفضل من الآخر فانه يمكن تركيز البحث على السؤال عن النظام الذى يضيف الى المعلومات المتاحة فعلاً من النظام الآخر .وقد إتبع هذه الأسلوب فى البحث (Bowen et al., 1987) وقد إهتم البحث باختبار ما إذا كانت بيانات التدفقات النقدية تضيف الى مجموعة المعلومات التى تتضمنها أسعار الأوراق المالية ، ولقد تم دراسة هذه المشكلة باختبار وجود علاقة بين التدفقات النقدية غير المتوقعة والعوائد غير المتوقعة للأسهم ، وذلك بعد السيطرة على (أو تحييد) العلاقة الراسخة

والمعلومة والتى تم إختبارها بواسطة عدد كبير من الباحثين وهى العلاقة بين العوائد غير المتوقعة للأوراق المالية والارباح غير المتوقعة. وبطريقة آخرى فأن هذه الدراسة تقرر عن نتائج إختبارمحتوى المعلومات الإضافية Incremental information content لبيانات التدفقات النقدية غير المتوقعة زيادة عن المعلومات المستمدة من الأرباح .كذلك تختبر هذه الدراسة وجود معلومات إضافية لبيانات التدفقات النقدية بالمقارنه بمجموعة من المعلومات تحتوى على بيانات الاستحقاق الخاصة بكل من الأرباح ورأس المال العامل من العمليات

كما إهتمت الدراسة بفحص مشكلة المعلومات الإضافية من الناحية العكسية أى فحص ما إذا كانت بيانات الاستحقاق تضيف معلومات الى تلك التى تحتويها أرقام التدفقات النقدية، ولقد تم دراسة هذه المشكله باختبار وجود علاقة بين الأرباح غير المتوقعة وعوائد الأوراق المالية غير المتوقعة وذلك بعد الرقابة على العلاقة بين التدفقات النقدية غير المتوقعة وعوائد الأوراق المالية غير المتوقعة

وهذه الدراسة السابقة تقدم دليلاً على محتوى المعلومات الإضافية للتدفقات النقدية وأرباح الاستحقاق، فلقد أثبتت نتائج الدراسة وجود محتوى إعلامى إضافى بدرجة هائلة للتدفقات النقدية وخاصة التدفقات النقدية من العمليات زيادة عما هو موجود فى الأرباح كذلك أثبتت الدراسة وجود محتوى إعلامى إضافى للتدفقات النقدية زيادة عن تلك المعلومات التى تحتويها الأرباح ورأس المال العامل من العمليات الجارية معاً، كما إكتشفت الدراسة دليلاً بسيطاً جداً على وجود محتوى إعلامى إضافى لرأس المال العامل زيادة عن تلك المعلومات الموجودة فعلاً فى الأرباح. كذلك وجد الباحثون أن بيانات الاستحقاق (أى الأرباح ورأس المال العامل) ، سواء مع بعضهما أو كل على حدة ، لهما محتوى إعلامى إضافى زيادة عن تلك المعلومات المحتواه فى بيانات التدفقات النقدية. وتقترح هذه النتائج أن معلومات التدفقات النقدية تتفق مع المعلومات المنعكسة فى أسعار الأوراق المالية، وان لها قوة تفسيرية إضافية زيادة عن تلك الموجودة فى تدفقات الاستحقاق وحدها ، والعكس ، فبيانات الاستحقاق لها قوة تفسيرية إضافية زيادة عن تلك الموجودة فى متغير التدفقات النقدية وحده.

وهذا يعطى دليلاً على أهمية بيانات التدفقات النقدية وبيانات الاستحقاق ، كل منها تكمل الأخرى، وأن قائمتى الدخل والتدفقات النقدية لا تفضل إحداهما على الإخرى لأن كل منهما تعطى معلومة مختلفة ولازمة لقرارات الأستثمار والإقراض.

ثانى عشر: العلاقة بين بيانات تدفقات الأموال ومخاطر السوق

سبق أن ذكرنا أن معظم الدراسات التجريبية القديمة التى كانت تهدف لتقدير المحتوى الأعلامى للأرباح والتدفقات النقدية قد أخفقت بوجه عام فى تقديم أى دليل على اختلاف المحتوى الاعلامى للتدفقات النقدية عن الإرباح. وقد إستخدمت هذه الدراسات بدائل للتدفقات النقدية وذلك بتعديل رقم صافى الربح ببعض-وليس كل - الاستحقاقات، وعلى وجه الخصوص فان متغيرات تدفقات الأموال التى تم إختبارها فى هذه الدراسات كانت فى معظم الاحيان إما الأرباح زائدا الاستهلاك ، وإما الأرباح زائدة الإستهلاك والضرائب المؤجله(Ball and Brown, 1968, Beaver and Dukes, 1972)

ولقد أجريب عدة دراسات لمعرفة الخصائص الاحصائية للأرباح ومتغيرات تدفقات الأموال ومتغيرات التدفقات النقدية المعدلة ..وقد وجد (Gombola and Ketz, 1983, Bowen et al. 1986) وغيرهم أن الخصائص الاحصائية للأرباح وتدفقات الأموال متشابهه الى حد كبير بينما هى مختلفة بالنسبه للأرباح والتدفقات النقدية المعدلة لذلك فان التشابه فى الخواص الاحصائية بين الأرباح وتدفقات الأموال قدمت كتفسيرات لإخفاق الأبحاث القديمة فى إيجاد معلومات إضافية فى تدفقات الأموال زيادة عن المعلومات الموجودة فى الأرباح.

ونظراً للاختلاف فى الخواص فانه يفترض أن التدفقات النقدية لها محتوى إعلامى لا يتوافر فى الأرباح ولا تدفقات الأموال لذلك فقد أدخلت الدراسات الحديثة مثل (Bowen et al., 1987 Rayburn, 1986, wilson,1986.) وغيرها متغيرات تدفقات نقدية معدله تماماً فى التحليل وقد إستنتجت هذه الدراسات بوجه عام أن الأرباح لها محتوى إعلامى لا يوجد فى التدفقات النقدية وحدها، وبالاضافه لذلك

فقد أثبتت هذه الدراسات أن التدفقات النقدية تحتوى على معلومات إضافية أكثر من تلك الموجودة فى الأرباح ومتغيرات تدفقات الأموال

وإذا كانت المقاييس البديلة للتدفقات النقدية تتميز بخصائص مختلفة عن مقاييس الأرباح وتدفقات الأموال وأنها تحتوى على معلومات لا توجد فى غيرها من متغيرات الأرباح والأموال فما هى علاقة التدفقات النقدية بمخاطر السوق ؟ Market risk وبطريقة أخرى هل المقاييس البديله المعدلة للتدفقات النقدية يمكنها أن تفسر مخاطر السوق بدرجة أفضل مما تقوم به معلومات الربحية؟

ولقد إهتم Ismail and Kim, 1989 بالإجابة عن السؤال السابق ، وذلك بدراسة العلاقة بين المتغيرات المحاسبية (وهى الإرباح وتدفقات الأموال والتدفقات النقدية) ومخاطر السوق.وقد إستخدم الباحث نموذج تحليل إنحدار متعدد ، حيث المتغير التابع هو معامل السوق Market beta والمتغيرات المستقلة هي المعاملات المحاسبية Accounting betas ولقد تم توجية التحليل لأختبار معنوية القوة التفسيرية الإضافية (بالنسبه للتباين فى معامل السوق) لمقاييس المخاطرة من الأرباح وتدفقات الأموال والتدفقات النقدية كل مقياس منها نسبه لغيرة من المقاييس

ولقد وجد البحاث أن إضافة متغير تدفقات الأموال أو التدفقات النقدية - كل على حدة - للانحدار الذى يستخدم فيه معامل الأرباح كمتغير مستقل فان القوة التفسيرية قد زادت وتحسنت بدرجة كبيرة وكان التحسن الواضح يرجع الى متغير التدفقات النقدية على مستوى مجموعة الاستثمارات المكونه من عشرة أوراق ، ومن ناحية أخرى فان إضافة معامل الأرباح إلى الأنحدار الذى يتضمن معامل تدفقات الأموال أو معامل التدفقات النقدية كمتغيرات مستقلة فان النتائج كانت ضعيفة جداً

ولقد إستنتج الباحث أن المعلومات الموجودة فى أرباح الاستحقاق ما هى الا جزء Subset من مجموعة أكبر للمعلومات الموجودة فى التدفقات النقدية ومن ثم فان بيانات التدفقات النقدية يمكنها أن تمد المستثمر بمعلومات عن المخاطرة للشركة أكثر من

تلك التى يمكن إستخلاصها من الأرباح وحيث أن أسعار الأوراق المالية تعكس تقديرات المستثمرين عن مقدرة الشركة على دفع التوزيعات وسداد الديون ، فمن هذا المنطلق تتبين أهمية التدفقات النقدية كمؤشرات لبعض نواحى الأداء فى الشركة

فالدليل التجريبى من الدراسات السابقة يؤيد أهمية التدفقات النقدية فى تقييم الأستثمارات وتفسير العوائد غير المتوقعة للأوراق المالية كما أنها تساعد المستثمر فى تقييم مخاطر الاستثمارات

ثالث عشر : خلاصة ونتائج البحث

Summary and Concluding Remarks

تعكس أسعار السوق للأسهم والسندات فى جزء منها توقعات المستثمرين بوجه عام عن النتائج المالية التى تترتب على حيازتهم لأستثمار معين وتقييم السوق لكمية وتوقيت وإحتمال التدفقات النقدية الداخلة لحائزى الاستثمارات

فالمستثمر أو المقرض يفاضل بين النقدية الحاضرة والنقدية المتوقعة مستقبلاً، وعادة ما يتوقع المستثمر أن تزيد التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجه

ومنذ زمن طويل والمحللون يعترفون بالتعقيدات التى يتسم بها نظام الاستحقاق فى المحاسبه والذى يخفى فى طياته التدفقات النقدية ، حيث يعتبر من وجهه نظرهم أن رقم صافى التدفقات النقدية الداخلة من العمليات الجارية بأنه الدليل النهائى على جودة الأرباح أو على صدق الربحية، لذلك إقترح بعض الباحثين تغيير أساسى فى التقارير المالية يدعو الى زيادة الاهتمام بمقاييس التدفقات النقدية

ولقد صدرت عدة توصيات من المنظمات المهنية بإعداد قائمة للتعبير عن حركة الأموال ثم صدر أخيراً المعيار رقم ٩٥ الخاص باعداد قائمة التدفقات النقدية جنباً إلى جنب مع القوائم المالية الأخرى، كما ثار جدل كبير بين كتاب المحاسبة حول أهمية بيانات

التدفقات النقدية وهل هى تختلف فى خواصها ومحتوى معلوماتها عن بيانات الأرباح والتدفقات المالية، وما هو دورها فى قرارات الأستثمار والاقراض والتنبؤ بكمية التوزيعات فى المستقبل وتقييم مخاطر الاستثمارات والمساعدة فى تقييم السيولة والمرونه المالية للشركة.

ولقد كان الهدف من هذا البحث يتلخص فيما يلى :

١- دراسة وتحليل بيانات التدفقات النقدية وتأكيد دورها فى التنبؤ واتخاذ القرارات وتفسير العلاقة بين التدفقات النقدية وبيانات الربحية وتدفقات الأموال وأسعار الإوراق المالية.

٢- القاء الضوء على قائمة التدفقات النقدية وكيفية اعدادها واقتراح قائمة مزدوجة للدخل والتدفقات النقدية.

٣- تحليل المحتوى الأعلامى لبيانات التدفقات النقدية بالمقارنة بالمحتوى الاعلامى لبيانات الربحية وتدفقات الأموال وكذلك المعلومات الاضافية في كل منها زيادة على تلك الموجو دة فى المتغيرات الأخرى.

وفيما يلى خلاصة نتائج البحث:

١- أن التدفقات النقدية أكثر صلابه من الأرباح المحاسبية لأنها ليست عرضة للتحريف والتشوية كما تمتاز بالبساطة والموضوعية.

٢- إن بقاء الشركة فى الأجل الطويل يتطلب أن تكون الشركة مربحة وقادرة على سداد التزاماتها ، ولذلك فالتحليل النقدى يعطى معلومات هامة ومفيدة بالاضافة لما تتضمنه القوائم المالية التقليدية.

٣- بينما لا توجد قائمة أخرى يمكنها أن تقيس ربحية الشركة كما تقيسها قائمة الدخل فانها لا تبين توقيت التدفقات النقدية كما لا توضح أثر العمليات على مركز السيولة أو على قدرة الشركة على سداد الالتزامات فى مواعيد إستحقاقها ، لذلك فانه لا غنى عن قائمة التدفقات النقدية لاعطاء هذه المعلومات.

٤- يمكن إعداد قائمة مزدوجه للدخل والتدفقات النقدية وبهذه الطريقة يمكن إستخدام نفس المفهوم للعمليات الجارية والبنود التى تدخل فيها حتى لا يحدث شئ من سوء الفهم، كذلك يمكن التركيز على الاختلافات بين هاتين القائمتين والآهداف المخصصه لخدمتها.

٥- ان الهدف الأول للتقارير المالية هو الامداد بمعلومات عن قدرة المشروع على خلق التدفقات النقدية ، وهذا الهدف يتفق مع ظهور العلاقة بين التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وقيمة الأوراق المالية والمخاطرة فى النظرية الحديثة للتمويل.

٦- لقد أثبتت الابحاث التجريبية أن المقاييس التقليدية للتدفقات النقدية وهى صافى الربح زائدا الاستهلاك ، رأس المال العامل من العمليات الجارية ترتبط إرتباطاً قوياً بالأرباح المحاسبية وذلك معناه أن اشارات المعلومات الصادرة عنهما لا تختلف ، وعلى ذلك فان مقاييس التدفقات النقدية التقليدية لا يعتقد أن تمد مستخدمى البيانات بمعلومات تختلف عن تلك التى تحتويها أرقام الربح.

٧- كذلك أثبتت الإبحاث التجريبية أن الارتباط بين مقاييس التدفقات النقدية المعدلة بالاستحقاقات من ناحية والمقاييس التقليدية للتدفقات النقدية والأرباح من ناحية أخرى كان ضعيفاً وعلى ذلك فأن إشارات المعلومات الصادرة عنهما تختلف.

٨- لقد ثبت أن النسب المالية التى تستخدم بيانات التدفقات النقدية تحتوى على عامل مميز لا تحتوى عليه أى مجموعة نسب أخرى بما فيها نسب الربحية.

٩- إن بيانات التدفقات النقدية لها محتوى اعلامى إضافى زيادة عما موجود فى بيانات تدفقات الأموال والربحية.

١٠- أن المعلومات الموجودة فى أرباح الاستحقاق ما هى الا جزء من مجموعة أكبر للمعلومات الموجودة فى التدفقات النقدية ومن ثم فان بيانات التدفقات النقدية يمكنها أن تمد المستثمر بمعلومات عن المخاطرة للشركة.

١١- أن بيانات التدفقات النقدية والاستحقاق كل منها تكمل الآخرى، وأن قائمتى الدخل والتدفقات النقدية لا تفضل إحداهما على الأخرى لأن كل منها تعطى معلومات مختلفة ولازمة لقرارات الاستثمار والإقراض.

REFRENCES

Accounting Principles Board, *"Reporting Changes in Financ Position,"* APB No. 19, (AICPA, 1971).

American Institute of Certified Public Accountants, *Cash Flow Analy and the Funds Statement,* "Accounting Research stu No.2 by Perry Mason, (AICPA, 1961).

Bernstein, Leopold A., *Financial Statement Analysis: Theo Application and Interpetation*, Revised Edition (Richa Irwin, Inc., 1989).

Beaver, w., and R. Dukes, "Interperiod Tax Allocation, Earnin Expectations, and the Behavior of Security Prices, T *Accounting Review* (April 1972),.

Bernard, Victor L., and Thomas L. Stober, the Nature and Amount Information in Cash Flows and Accurals, "T *Accounting Review* (October, 1989), pp. 624-52.

Bowen, R.M., D. Burgstahler, ad L.A. Daley, "The Evidence on Relationships Between Earnings and Various Measures Cahs Flow," *The Accounting Review* (October 1986), p 713-25.

_____ , " The Incremental Information Content of Accr Versus Cahs Flows, "*The Accounting Review* (Octob 1987), pp.723-47.

Chasteen, Lanny G., Richard Flaherty and Melvin O'conn *Intermediate Accounting*, Random House, New Yo 1984.

Financial Accounting Standards Board, *Tentative Conclusious on Objectives of financial Statements of Business Enterprises* (Stamford, Conn.: FASB, 1976).

_____ , *Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises,* Statement of Financial Concepts No. 1 (Stamford, Conn. : FASB 1978).

_____ , *"An Analysis of Issues Related to Reporting Earnings.* : D.M. (Stamford, Conn.: FAB, 1979).

_____ , *"Reporting Funds Flows, Liquidity, and Financial Flexibility"* D.M. (Stamford, Conn.: FASB, 1980).

_____ , *"Reporting Income, Cash Flows, and Financial Position of Business Enterprises,"* Exposure Draft of a Proposed Statements of Financial Accounting Concepts (Stamford, Conn.: FASB, 1981).

_____ , *"Recognrition and Meosurement in Financial statements of Business Enterprises"* Statement of Financial Concepts No.5 (Stamford, Conn.: FASB, 1984).

_____ , *"Statement of Cash Flows,* Exposure Draft of aPropose Statement of FAC (Stamford, Conn.: FASB, 1986).

_____ , Statement of Financial Accounting Standards No. 95, *"Statement of Cash Flows* (stamford, Conn.: FASB, 1978.

Crombola, M., and J. Ketz," A Note on Cash Flow and Classification Patterns of Financial Ratios, *"The Accounting Review* (January 1983), pp. 105-14.

Hull, John, "Monitoring a Company's Operating Cash Flow Using Variance Analysis, *Accounting Horizons* (September, 1990).

Ijiri, y., "Recovery Rate and Cash-Flow Accounting, *Financial Executive* (March 1980), pp. 54-60.

Ismail, Badr E. and Moon M. Kim, "Notes on the Association of Cash Flow Variables with Market Risk: Further Evidence, "*The Accounting Review* (January 1989), pp. 125-36.

Ketz, J. Edward and James A. Largay, "Repoting Income and Cash Flows from Operations," *Accounting Horizons* (June, 1987), pp.9-17.

Lawson, G., "The measurement of Corporate Profitability on a Cash-Flow Basis, *"The International Journal of Accounting Education and Research* (Fall 1980), pp. 11-46.

Lee T., "Cash-Flow Accounting and Corporate Financial Reporting," in M. Bromwich and A. Hopwood, Eds., *Essays in British Accounting Research* (Pitman Publishing Ltd., 1981), pp. 63-69.

Pinchas, G.E., A.A. Eubank, K. A. Mingo and J.K. Caruthers, " The Hierarchical Classification of Finacial Ratios, *Journal of Business Research* (October 1975), PP. 295-310.

Rayburn, Judy, "The Association of Operating Cash Flow and Accruals with Security Returns, "Supplement to *Journal of Accounting Research* (1986), pp. 112-33.

Watts, R., and Jerold L. Zimmerman, *Positive Accounting Theory*, Printice Hall, N.J., 1986.

Wislon, G, Peter, "The Relative Information Content of Accruals and Cash Flows: Combined Evidence at the Earnings Announcement and Annual Report Release Date, " Supplement to *Journal of Accounting Research* (1986), pp.165-200.

___, The Incremental Information Content of the Accrual and Funds Components of Earnings After Controlling for Earnings, " *The Accounting Review* (April 1987), pp. 293-322.